

بسم الله الرحمن الرحيم الموصول على محمد وآله وصحبه وسلم
 قال الشيخ الامام العالم العامل العلامة الوحيد القريد
 الخراجي الفقيه نور الدين عالم المسلمين محمد المحققين ابو الحسن
 علي بن محمد بن محمد بن علي الحلبي الشافعي عفي الله عنه وسيرته
 الحميدة الذي وفق للفقهاء في الدين من ائمة من اعباده
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة بعد ثلث
 ليوم التثادة واشهد ان محمدا عبده ورسوله راس الناس بين
 العابدين والزهاد صلي الله عليه وعلى آله وصحبه اول
 الفضل والرشاد وسلم تسليمنا بقايد الابد والابد
 فقد سألني من كلامه واجيب الجواب ان اصنع تخليقا مختصرا
 على المقدمة الموسومة بالستين مسئلة الموضوع لتخليق الصواب
 من احكام الدين في يد ائمة الطلاب للامام الزاهد شهاب الدين
 احمد معالي الخير ومسلك الاداب نفع الله المسلمين بركاته
 واعاد علينا من صالح دعواته فاجبت راجيا من الله
 العفوان انه الكبري المنار وعلية تسليتها بالستين مسئلة ليس
 لا خضارها في ذلك وبعد لعلك على هذا الشرح تعرف ان هذا
 العدد شذره في جنبها هنالك وقد سميت باسمه الفاضل

لتعبر بمصايل الشهاب الزاهد وجبت ان يسهل على الناس
 مسايل الزاهد من قال رحمه الله بيان ما لا بد منه من الزهد
 الواجبة على من ذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى في قوله بيان
 يجوز قرأته بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذا بيان ونسبه
 على انه مفعول لفعل محذوف لانه المقام يقتضي حذف الواو المحذوف
 او اقتراف الاول او الثاني لان فيه التاكرار الاسناد والبساع الكلام في مثل
 ذلك غير لائق هنا اذ كل مقام مقال والمطلوب المصداق او اراد اسمر
 الناطق اي هذا القول مبين وما لا بد منه بيته بقوله من الغرض
 فاراد بالعرض ما لا بد منه ولا يشك ان له الخلافة ما يلحق الامر
 بنزله وما لا بد منه والثاني اعسر من الاول كما هو مقتضى موضعه
 ووصف الغرض بالواجبة لا للاختصار عن شيء بل للكشف فاناد
 ان الغرض والواجب مدلولهما واحد وهو عندنا ما شأب على فعله
 ويعاقب على تركه او ما اعتنى الخطاب فعله امتضا جازما خلافا
 للحقيقة والمذهب في اللغة مكان الشهاب ثم استعمل فيما صار
 اليه من الاحكام فجازا والثاني هو الامام ابو عبد الله محمد بن
 ابي براهيم بن ابي اسحاق بن عثمان بن شافع بن اسباب بن عبيد بن
 عبد يزي بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف حب رسول الله

عليه السلام ومسله شر هذا الحديث رواه ابن ماجه من حديث
انسه وصنفه احمد والبيهقي وغيرهما وقال الحافظ النوري لم يرف
بلغ بمرتبة الحسن والاراد في طريق من طرقه كذا ومسله وكذا ما مرويه
ما عني لان طلب العلم غير مختص بالنكور بل واجب على النساء ايضا والاراد
بالعلم في الحديث علم الفقه وعلم التفسير وعلم الحديث وما يشي
عليه هذا كما لا ضلالت وقد ادخل النووي رحمه الله في شرح الحديث
في علم الشرع علم الطب والحق والموت ونافعا للمعاني الحساب وكذا
قاله الزمري في راي من المتعلمين وقال انه اشبه بشيخ الفقه وبعضه
بمن وبعضه نقل قال الرازي ويجب على كل اخ لا محذور في علم الطب
للخمس والعجب والرياء يعرف جدودها وعلاماتها واشباهها ووجه
غيره بالحاجه فترك ان قلبه سليما لرحب وهذا الحديث دال على ان العلم
عظيم امره والاحاديث في هذا المعنى كثر منها قوله عليه الصلاة والسلام
اطلبوا العلم ولو بالعين وقوله فضل اللوم من العالم على المؤمن العابد
سبعون درجة وقوله من العالم والعابد عايد درجة وقوله فقيه
واحد اسد على الشيطان من الف عايد تنبيه فاعلم انك فقيه يرجع الي
ابني عليه الصلاة والسلام وهو وان لم يقدم مرجه قد مدلول عليه
بجسالي قبل الله عليه وسلم والجله لا سمجد في محل نصب محكمه بالمولد

والصديق فيها مضاف إلى المفعول وفرضه فيها يعني مفروضه والعين
 ان يطلب كل مسلم اعلم من فرضه عليه وقد وثق في المصنف رحمه الله باب
 مودعي الحديث فانه يبين ان يكون قال الرسول صلى الله عليه وسلم او ينجي
 الله او رسول الله صلى الله عليه وسلم او يحولان ويكون ان يقتصر
 على قال الرسول والابن قاله في الجمع في باب الجمع فتاوى من النبي من النص
 ولما كان من قوله تعالى يا ايها الرسول بان الخطاب له تعظيم وتبجيل كذا كان
 بخلافه من قوله ابن عباس يعني الله تعالى ان من علم الدين فلا يسهل
 جملة من علم الدين هو ما ستره الله لنا من الاحكام وما لا يسهل الانسان
 ان يحمله وما اوجب الشروع بخلافه وجوباً عينياً وهو ان يختلف باختلاف
 الناس فان المال لا يملك الا بالاول او بغيره وغيره في نفسه واثبات
 عليه تقدر احكام الزكاة المتعلقة به حتى يعلم ما في نفسه من المال
 لا يتغير عليه ذلك والقادر على الصور محله ان يعرف مفروض
 احكامه بخلافه العاجز وهكذا في القادر على الحج والعاجز عنه ومن يبيع
 ويشترى لابد له من معرفة جميع البيع ومساوئها وفوائدها والقادر
 على النكاح له احكام مختصة والعجز عن احكام الدين كبر منها ما يتعلق بالانسان
 نفسه وما يتعلق بعين فصرف الاول فرض عين لابد منها ولا يسهل جملة من
 تحصيله ولو بالافضل اليه واذا مفعله منه والله لا يحب طاعته ومعرفة

الماضي فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي من وقال العلماء
 رحمهم الله من صلى ما هلك كيفية الوضوء والصلاة لم يفتح عبادته وان صادف
 الصلوة فيها شرا علم ان كل ما شرعت له النبي كالوضوء والصلاة وما في
 معناها يجب فيه ان النافي جمل للنبي مثلاً يعرف كعضو ايضاً حتى يتوكل
 غسله او يسهل حتى يتوكل وكيفية الغسل والمسهل وابتدائها وانتهائها
 حتى ياتي بها ولو غسل الاعضاء المغمورة غسلها ومسح المشرع مسحها وابتدائها
 من الموضع الذي يشرع الابتداء منه وانتهى الى الموضع الذي يشرع الانتهاء اليه
 ولم يعرف ذلك هو المشرع ولا كيفية الطلب هو وجوبه او تدبير
 بل وقع فعله موافقاً ليركف ولم يجرئه بل يجب ان يتعلم ويصيدهما فعله ولو
 كثر وتطايروا هذه الاختصاص فيها الحاك اذا احكم في راقته يحكم ليس له عليه
 عليه دليل شرعي لا يبع حكمه وان صادف انه حكم موافقاً لدليل شرعي
 وكذا من ازمه الاجتهاد في دخول الوقت لجعله به اذا كان حراً اذا لم
 من غير اجتهاد اعاد وان صادف الوقت ولو علم فريضته وطورها ولم يعرف
 افعلها على ما هي عليه فله ثلاثة احوال احدها ان يعتد ان جميع الانكاح
 فرض كان اعتقد ان المضمض ولا يستشق والغسل الثانية والثالثة
 واستيعاب الرأس كله بالمسح والاولا بين الاضال فرض ايضاً في المسح
 الوجهين والثاني ان يعتد ان البيع سنة كان اعتقد ان غسل الوجه

واليد من مسح الرأس وغسل الرجلين والرتب سنة فلا يصح وضوءه
 ترتب عليه من الصلاة وغيرها والثالث ان يجتهد ان بعضها فرض
 وبعضها سنة ولا يعرف غير ما لا يصح قطعا صرح به القاضي الحسين صاحب
 المذهب والتمه وكلام المحققين في حقه وقال الامام الغزالي
 قنا وبه يتبع القطع القفال العاصي الذي لا يجزئ في ارض الصلاة من سبيلها
 صلاة صحيحة بشرط ان لا يقصد التفلت بما هو فرض فان نوى التفلت
 به لم يجزئ به فاذا غفل عن التفصيل فنية الجمله في الاجتزاء
 هذا كلام الغزالي قال النووي في زيارات الرضوخة وهو انه
 الذي يقتضيه طواهيروا الصحابه رضي الله عنهم فوجدوا
 ولم يتقلا انه صلى الله عليه وسلم الزم الاحزاب بذلك ولا امر بآداء
 صلاة من لا يعلم هذا انتهى ووجهه في المجموع ايضا فنقول الشيخ جاحلا
 بكيفية حمل على ما عدا اعتقاده ان الانفال كلها فرض وهي المالة الاولى
 فانه فيها جاحل وتخرج مبادته والظاهر ان المراد بالكييفية ما يجرم
 الكرم اذ حكمها في الجمل بذلك سواء قوله وان صادف الصحة فريده
 وان فعل ما صادف انه يوافق صورة انعال الصحة ويدل على هذه
 الارادة عدم اجتماع مصادفه الصحة وعدم الصحة اذها تقتضي
 من وقال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به حيزا من فضله في الدين
 شئ هذا الحديث ختلف عليه من حديث معاوية رضي الله عنه
 والارادة صفة حقيقته رايد على ذاته مزحه لبعض مفسريه علي بن

المنهم

والفقه في اللغة الفهم وهو المراد في الحديث وفي الشرح العلم بالحكام
 الشرعية الغلبة المكتسبة من ادلتها التفصيلية والدين ما شرعه الله
 الاحكام العينية من وفقه الله فمعه في ما شرعه ونكته الاثنان في ان
 من فهم ولو بعضا من الدين مراد به الخير وليس كونه جارا متوقفا على
 فهم كل الدين فامله ومن شرطه ويرد مجزوءها كسرا من النكاح
 وكذا ان يفقه في الجواب ويجوز دفعه على ضعف من وقال صلى الله عليه وسلم
 ما عبد الله بشئ افضل من فقهه في دين شري هذا الحديث رواه الطبراني
 في الاوسط وابو بكر الاجري في كتاب فرض العلو وابو يعقوب في روضة العقلاء
 من حديث ابي هريرة بالسناد حتمت وكل ما فيه نافع وعبد محمود
 اوله على الجناح والفضل وهو رور بالفضة على انه معه لبي الجمل قتل
 ومخول رفته على انه خير لوروه والوقت والدين تقدم تغديرها وكان التمس
 في الشروعات افضل العبادات لانه كثير النفع لنفسه ولغيره بخلاف الصلاة
 ومخولها فان تغها ما صر على ما عليها ومسوخة الله تعالى وما حمله ويستعمل
 عليه في افضل ما عبد به مطلقا وهي داخله في فعل الدين وحقق ذلك في
 موضعه من قواعد الايمان ثمانية حب على العباد ان يجعلها بقلبه ان
 الله تعالى يحياها ومثلكم سميع بصير عالم مراد باق شئ هذا اول شرعه
 في التماسه وما تقدم وما يلحقها تعريف حتى اعلم الذي سبقت بعضه

وتشعر عن الجهل به والقواعد جمع قاعدة والقاعدة هي الامور التي لا يتغير
على خريانة لتغير احكامها منه وكان المراد بها هنا الاساس الذي بني
عليه اي ان الايمان اساسه المصدق هذه الصفات وانما كان التصديق
بوحدها ^{بوحدها} اساسا لانها المبدأ احسا ومعنى لان اللفظ الشهادة آية المصنف
بذلك مقدم على غيره فلو اخر لم يعتد باللفظ ويدل على القول المصنف
في كتابه للمسيح حديثه الناصح بدلك قواعد اركان والايمان في اللغة هو
المصدق واما في الشرع فاختلفا العلماء فيه فقال البعض هو ما
الاصحاب في هو في الشرع المصدق بالقلب والعمل بالركان فقال بعضهم
المصدق بالقلب فقط ولا يصح بالاربع اللفظية اشهادتين وقيل بالايمان
العمل وقيل بالايمان والاسلام شي واحد وقال ابن بطال الصحيح ان الاسلام قد
يكون مؤثرا في بعض الاحوال دون بعض المؤمنين مسلمة جميع الاحوال وكل مؤثر
مسلم وليس كل مسلم مؤثرا وانفق اهل السنة من المحدثين والفقهاء
على ان المؤمن الذي يحكم بانه من اهل القبلة ولا يجلي في انا ولا يكون الا من
اعتقد بقلبه دين الاسلام اعتقادا جازما خاليا من الشك ونطق
بالشهادتين فان اقتصر على احدهما لم يكن من اهل القبلة اصلا الا اذا
عجز عن النطق لمرضه او لغيره لم يكن منه لمعالجة اليه او لغير ذلك فانه
يكون مؤثرا والايمان الشرعي يند وينقص بزيادة الاعمال ونقصا ومرد

احل الحق اثبات هذه الصفات الثمانية وقد نظرها بعضهم في قوله
ه حاه وعلم قدره واراده كلامه وابتصار ومع البقاء
الا ان بعضنا انكر الثمانية وهي ايتنا فقالوا انه باق الثمانية لا يتي
زائد على ذاته وهذه الصفات زائدة في الغنم غير زائدة في الماصدق
وتنقسم الى ما يبطل عليه وعلى القدرة والعلم والحياة والارادة والى
ما يعجز الله عن منعه من غير ان يمتنع وهو السمع والبصر والكلام والبقاء اذا
ذلك فثبت كماله على الثمانية ونزها على ما فعل المصنف فنقول الحق من
قامت به الحياة ومن حمانه تعالى عبادة عن صفته حقيقته اوله فانه
ما اليه من خلق من استغنى به بالعلم واما كونه تعالى قادرا على ان يكون
عليه وعلى نفسه بانه فاعل الاختيار على معنى انه ان شاء فعل ما يشاء
ترك ما يشاء من صفته التي توشى في القدرات عند خلقها فلهذا شأنا
هل حقيقة وتوحيده بانه سبحانه فاعلم على ما جاء في المصنف على السلام
وكلامه غير المتنازع ليس بحرف ولا صوت بل هو الحق الثابت بصفته
الغير متغير لا يكلل بالصفات ولا يحد بها من الصفات والارادة صفته اوله
واما كونه سبحانه بصيرا فذلك الحق السويب عليه كونه تعالى هو الصانع المصير
وليس في العقل ما يعرف بالاعمال فمن طواها فبطل الامر بذلك الحق فثبت
من لهما وهما ان الله عاشر المستبريات والمهمرات تنبذ فيهم متعلقا

بالسمع والمبصر عند حدوثها فلا يلزم قدم السمع والمبصر
 وأما كونه عالما فامر قام عليه الدليل العقل وشهادة الدليل
 السمعي لأن الجمل بكل معلوم أو ببعضه عجز ونقص واقتضار وهو
 بكل شيء عليه شامل لكل معلوم جزئيات وكميات ومنفرد العلم أوسع
 من منفرد القدرة والارادة وتقدم تفسير الارادة وأما أنه باق
 فلأن من وجب قدمه استحال عدمه ولما قام عليه من الدلائل العقلية
 المفردة في علمها وقول المصنف يجب على العبد أن يعلم بحله وهي ثمانية
 أو خريتان لقواعد والفاعل لم يبق قوله أن يعلم بالجملة فكلامه هذا
 بشير به أنه لا يمكن الظن في شيء من أجل لا بد من الجزم في أن الله تعالى يعلم
 في أصول الدين ودر على اتباع الظن وقوله بقلبه مراده أنه يقتضيه
 هذه الصفات لا يشترط فيه أن يجبر منه باللفظ أو بالاعتقاد
 الوجدانيه والرسالة كما سبق وقوله أن الله تعالى حي لا يزول
 من ثابته أو من الضمير في جعلها وقادروا بعد معطوف على قوله
 حي واستقط حروف العطف لأن الغرض من مجرد التعداد من قواعد الإسلام
 حش شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأقام الصلاة
 وآتينا الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلا
 ثم تقدم تفسير القواعد وان الظاهر أنه أراد بها الأصول

للبيتي قبلها فان الاعمال الداخلية في مفهوم الاسلام اعلم من المذكور فلا
 يدخل احكامها كلها فيها لكن هذه اساسها واولها على ذلك انما هو
 الصلوة ببناء الاسلام عليها واما ما ذكره من حلاله في حلاله
 فقد اجاب العلماء عنه قال الشيخ ابو جعفر بن الطالح رحمه الله قوله
 الصلوة والسلام الاسلام ان يقتضيه ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
 وتقدم الصلوة وصلى الزكاة وتقدم رمضان وحج البيت ان استطاع اليه
 سبيلا والايان ان تؤمن بالله وباليوم الآخر وتؤمن بالقدر جبر وشق قاله هذا بيان لاجل الايمان وهو انما
 الباطن وبيان لاصل الاسلام وهو الاستسلام والاعتقاد الظاهر
 وحكم الاسلام في الدنيا هي ثبوت ما شهد به من ان لا اله الا الله والاعتراف
 بالنبوة واليوم واليوم واليوم واليوم واليوم واليوم واليوم واليوم
 بما يقع من استسلامه وركه لما يشترط لاجل قبيح مقتضاه او اختلافي
 خبيثه كما ان الاسلام قواعد هي اركانها لذلك استأبط خمسة
 البدوع والاعمال التي يقع بها الصلوة او غيرها من اصوله والاختيار
 الا في اسلام الخزي والمرتد والملتقط بالشهادتين باللسان التي هي الخزي
 او الذي عابطة المينة او لم تكن من النطق والربط فلو ان من بيننا
 محمد صلى الله عليه وسلم قبل الايمان بالله لربح ايمانه والسادس

ملي ضيف وهو انطق بالعربية لتقارقال النوى والصحيح انه ليس
 الكافرا لادري العربية المتشبه بالعربية مسلم الوجود الاقرار وهذا هو
 الحق ولا يبعد للاخروج انتهى وقوله شهادة ان لا اله الا الله الى غير
 لفظ شهادة مرفوع على انه مع ما عطف عليه يدل من قوله خمس
 على حد قوله فكنت كدي جليز رجل محبته ورجل يفي بالزمان فثبت
 او خير لقواعد بعد خبر او خبرا مبتدأ محذوف راجع الى خمس اي خمس
 الاخر وقوله والى غير ابلغ منه ان السند عطف على ان لا اله الا الله
 وثبت منه ان الاول لا يجوز بالضرورة بالمصدر اي شهادة فجوها واحد
 واقاموا برفع عطف على شهادة بد موافق المصنف فواعدا لا بان
 وذكر قواعد الاسلام بغيرها على جواز الامرين عند حذف المردود
 والمضاف اليه في قواعد الامان غير المضاف الى المعنى وقواعد السلام
 عليه لان الاضافه اليه اي قواعد على سلام اي اهله ونسبه
 كل من الامان والاسلام بها محكم مشيد له قواعد مؤسس عليها وحرف
 المشبه به واجب لازمه منها شبه بالثابت فاعلم على ذلك
 ص والاستتبا واجب من كل خارج من السيلين ملوث بما او جرح
 اما دليل وجوب الاستتبا فقوله عليه الصلاة والسلام انما أنا كمثل
 الوالد اعلموا خاسرا فابط فلا يستقبل احدكم القبلة ولا يستد

وليس شلته اجمار ليس فيها زوثة ولا رنة اي عظم رواه ابن خزيمة
 في صحيحه والاعين ايضا ابو داود وابن ماجه وعن عابسة رضي الله عنها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبني بالماء رواه احمد ومحمد
 الرندي وابن حبان قد ثبت ذلك على وجهه وعلى ان المجرى مع جود الماء
 وعلى ان الماء يجري وحده فغير لا يجب الاستتبا على الفور وهو ما خيره
 عن الوضوء والتمس وقوله من كل خارج من السيلين ومثل منه كل
 خارج حتى النادر كالدبر والنع والهدى ودمر لا ستحاضة وحترز به
 عن الخارج من ثقبه في بطنه او الخارج من فيه الجفن والمخرج من جرح
 في جفنه فانه لا يجري في ظهري الا الماء وقوله ملوث بصيفه اسم الفاعل
 اجترته من غير الملوث سواء البصر كالبصر للملوث او الطاهر كالبصر للملوث
 والنساء والرجل بنى تحت المرحاض انه جكر الاستتبا من البرج وصرح الشيخ
 نصر المندرجي قباثم فاعلمه وقوله بما الحلقه للاعلام بان المجرى في الاستتبا
 الماء المطلق وهو الذي اذا سميت ما وجدته عن القيد صدقت كما المطر
 وما البير وما العين وما البحر وما النهر فانك اذا سميتها ما فقط
 صدقت ما لا المقيد كما الرغزان وما الورد وما الخلاف وما النخيل
 طعه لو ثوبه او رجه بمنس وبطاهر محالط مستغفر عنه الماء فانه غير
 مجري وقوله او جرو فيه للمنفوع اي ان احد النوعين مجري وجب ولو

مع سبر الآخر واذا اراد الاقتصار على واحد فالما اولى بذلك
 قدمه المصنف جمع الجرح مع الما بان تقدم الجرح ثم يستعمل الما افضل
 الجرح يراد العين والما يراد الاثر تنبيهه دخل في قول المصنف من كل خارج
 من السبلين ما يوجب الغسل كما ينبغي وهو لا يوجب الاحتقا والميض وقد
 قال الرازي لا يمكن الاقتصار فيه على الجرح فان تغير البدن بالغسل واجب
 وذكر في رواية الروضة ان صاحب الطاوي وغيره صرحوا بجواز الجرح ودم
 الميض وجرم بذلك في الميض ودخل في كلامه ايضا الخارج من قبل المرأة
 وفي اجزاء الجرح جهتها متصلة فانها ان كانت بكرة اجزاها للجرح وان كانت ثلثا
 فان حقت نزولها الى مدخل الذكر تعين للما ولا يجرى الجرح في ثلثها وان لم
 يمتدح جاز الجرح شروع اذا استغسل المرأة بالماء وجب عليها غسل ما يظهر
 من ثلثها اذا جلست على القدمين ومقداره من الثيب يرد على هذا
 من البكر وقيل يجب على الثيب غسل باطن فرجها ووجهه في الجمات
 وشروط اجزاء الجرح ما في معناه ان لا تحب البصير ولا اوفا يطاوان لا
 ينقل البصير عن الموضع الذي صابه عند الخرج حتى لو قام وانفتحت
 البناء واسعلت البغاسة تعين للما وان لا يطرا اجنبى من خارج حتى
 لو عاد اليه رثا شئ نجس بالخارج او استنجن بشئ نجس تعين للما واذا
 انشتر الخارج فان لم يحا وزا الغايط المخرج فلا اشكال في استئصال الجرح وان

جاز على العامة فلا بد ان يتغير فوق الناحية فيظهر ان لم يجاوز
 الصفحة وهو المنطبق عند الصيام وكان منع الا شحان فالحق ان اجزا ايضا
 وان قطع في الصفحة تعين للما في القطع كما في الجرح وان جاوز الصفحة تعين
 للما في ما في داخلها وخارجها ان كان متصلا فان قطع اعلى كل واحد
 حكمه وهذا الصمد بكلمة بالية في انشطار البكر والصفحة كما لا يشترط
 وجب ثلاث سمات وقيل اذا حصل منها ما يورث الملامة كمن ولو كان
 جرحا واحدا او استعمل جرحا فلو كانت جازله استعملت ايضا على الجمع
 واذا جمع ثلاثا لم ينشئ الجرح وجب ان يرتد حتى يحصل الاثنا والاثنا
 كما في الجمع ان يراد العين حتى لا يجرى الا اثر لا يراد الا الباطن في ما لا يجرى
 بالجرح ويؤثر بالخرق وصغار الخرف على عنه واما المستنجن بالماء فيؤثر
 الروضة انه يستعمل من الماء ما يغلب على الظن وقال البغاسية به ولا يجرى
 للباطن قاله فلا يغلب على ظنه في الماء ثم من يدعي نجسا غسل يد على ثلثها
 البغاسية في غسل كما في الجرح لا يجرى الا انشطار البكر والاثنا فان
 حصل الاثنا بالربع من خامس او ايسر من من خارج ولا يستحق بها
 من اوفا يمتدحها من كل جانب لما خرجت من مخرجها ولا يجرى
 من كلاد والمشيوع كما يمتدح ولا يقتصر لان الجمع جازي انما يستحق به انواع
 ما او جرحا في معناه كمن تنبيه الصمد بعد او نوع ضمت وقد جاعل

جد قوله تعالى ان يكن عينا او قبرا فاسد ولي بها على ان يرفقها ما ذكر
 مقام لما من كل وجه نوع توقف عن السعي ببيانته غير لا يترك هذا التعلق
 وما نكرة موصوفة بالجملة الفعلية بعدها ومن يبينها لها ومع ان يكون قوله
 وجامد وما بعده صفات لموصوف محذوف اي شيء او جسرا مدمما
 الى اخره سواء كان من الحرف او الحش أو الحشيش او النبات والحدود
 او الجواهر النفسية او الذهب او الفضة او جنان الحور او غيرها وانما ورد
 التفسير فيما سبق من الاخبار بالاجزاء لانها المتألفة تلك الاقطار وفي هذا
 فيرد احدها بالجامد وهو اخرا من الورد وسائر لما بعلم الثاني
 الطاهر فلا يجرى الجسور والنتيج حتى لو استغنا باليخص في السابق كان
 جليلا وجبا العبد والتفكير والتألف القاطع واحزبه غير لا يتبع
 اما للاستة كالنفس والحرية والخرج واما الشا من اجزائه كالزيت والشمع
 الرخو الذي يتأثر عند الاحتكاك عليه وعزى الصلب منها فلا يستغنا
 لا يتبع لركب وان حصل التقاء الرابع غير المطعوم وجليلا فبدا براسه
 وان كان في خلاف غير المحذور للاهتمام به في الصعوب من روايه ابن مسعود
 انه عليه الصلاة والسلام نهى عن الاستغنا بالخطير والخطير ليس الا يستغنا
 بالخطير والبصر فانها طعاما خواتم رجب من الحسن فاذا نصينا عن خطير
 الحسن فخطور لا نسل اولى وقد ذكرنا وروي هذا كلاما ونفسهما لا يتجسده

في المجموع فقال - واما الثمار والفواكه فمنها ما يؤكل وطبلا يا بسا
 كالقطنين فلا يجوز الاستغنا به وطبا ويحوز يا بسا ومنها ما يؤكل
 وطبا ويا بسا وهو اقسام احدها ما كورد الظاهر والباطن كاللبن
 والنتاج والسفرجل وغيرها فلا يجوز طبه ولا يبا بسه والثاني ما
 يؤكل ظاهرا دون باطنه كالخوخ والشمش ولا يجوز طبا من ويحوز
 بنواه المنفصل والثالث مثاله قشر ما كوله في جوفه فلا يجوز ^{استغنا}
 بلبه ولما قشره فان كان لا يؤكل وطبا ولا يا بسا كالزيتان فيحوز
 الاستغنا به سواء كان فيه لب ام لا وان اكل وطبا واستغنا به
 فلا يجوز في الحالتين وان كان طبا فقط كاللوز واليا فله جاز يا بسا
 لاوطبا واماما ياكله الادميون واليا سفوف كان اكل اليا بزره
 اكثر جاز وان كان بالعكس فلا وان استويا فوجان مبيان على ثبوت
 الرابضه هذا كلام الما وردى وقد صح هو وغيره بثبوتيه في التمسيد
 الخامس غير المحذور وعطفه عطف العام على الخاص لا تقدم ولا تلحق
 الواو وجي حرف النفي لفسد هو السلب وحرف النفي غير ساخ كونه
 عاطفا لوجود الاول وعدم مضادة ما قبله لما بعدا وتقدم النفي
 فلا يستغنا بالمحذور لانه في راجح الوجهين والمحذور انواع فمنها ما كتب
 عليه شيء من العلم كالحديث والنقد وكذلك اسم معطر كاني لكفاية

وحله وكتب العلم بمنوع منها ومنع الغل لا يستحق جمل للصنف بعد
 انضالوا وجب جرم من فعله ومنها جزء الحيوان المحنور وغيره المتعلق به
 دون المنفصل فهو كدنيا الحمار وكالبهي والعقب من النسيجي وغيره
 وكالشعر العبد الساذج غير البتل وصرح بغير واحد بدخوله في العبد
 الثالث اي القاع فلا يحري الاستنتاج بالحج والرب وفيه وجه بال
 اليه الرابع انه يجري مقوله ويميل عطف على ما عطف عليه بغير حرف
 ويقول عند دخوله للابسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخيل الخائفة
 واذا خرج قال غفلتك الحمد الذي ادبعتني الا اذا وعافاني ش
 جملة تقول معطوفه على جملة ولا يستحق واجب ادعى ما عطفته
 عليها وهي جملة فواعلا سلاما حسن لما كان العاطف هو او اني لا
 تقتضي الترتيب ساع له تقديم احكام الفرائض على احكام الابتداء وذلك
 لان تلك واجبات ومندوبات وهذه مندوبات فقط ولا يخلو احد
 منه مقدم على ما منه بسبب اختلاف الجمل المقاطعات بالاسميه والتعليه
 كما هنا غير هذا عند المحققين من علماء البيان وقابل بقوله خير وجود
 على اخل الملا وليس هذا لان ذلك بمنوع عند جمهور الفاضل فانك
 لم تقدمه على وجوده عليه فاقبل بقوله والذي لا حول لك من فحوى الكلام
 والقدرة في الدهن بمقتضى معرفه بغيره عليه الصبر على حد قوله تعالى حق

توارث بالجاب وهذا القول مستحق لما روى الشيخان انه صلى الله
 عليه وسلم كان اذا دخل الاقار الصرا في اعود بك من الخيل الخائفة
 وفي رواية باسرا لله اللهم الى اخره وفي رواية اعود باسرا لله
 الى اخره وعن علي بن كرامه وجهه انه عليه السلام قال سر ما بين
 لعين الجن وعورات بني ادم اذا دخل الكهف ان يقول باسم الله والكبير
 بكاف مفتوحه وتون مكسونه هو السائر ويكنى به من هو مع فضا
 الحاجة والملاهدود واصله المكان الخافي ثم نقل الى موضع فضا
 الحاجة لكونه فيه خالسا وقوله باسرا لله بكفت بالالف بعد اتي
 وانما حذفت من لسرا الله الرحمن الرحيم كثر تكررها وانما تقدمت
 البسملة هنا على الاستغاده لخلاف قوله فان التعود فيها مقدم لان
 التعود هناك والقوله والبسملة من القرات فتقدم التعود عليها بخلاف
 ما تحريفه والخبث بغير الباء واسكانها جمع خبث وكور الباطن
 والخبائث جمع خبيثه انا نصر واكثر الروايات على اسكان بالخبت وقوله
 واذا خرج الى اخره اما غفلتك فرواها اصحاب الحسن الاربعه من
 روايه عايشه وحسنه الزهري وحسنه ابن جريه وابن حبان
 والحاكوفى الترمذي بسليبه والمقصود لنصر العذريه انه يستحب تكررها
 مرتين واورد الحديث لذلك وفي شرح التبيين للحبيب الطبري انه مكررها

لا ثار وما الباقى فاحرجه ابن ماجة من رواية انس واختلفوا في
 قوله غفلت فقبل سال المساجد بسبب ترك الذكر في ذلك الحال ^{مستغفر} و
 خوفا من تقصير في شكر نعم الله اليها عليه فالجواب عن هذا هو
 وقيل في ذلك وكتب عنك اما على المصدر او التعويلية اي اغترابا واسالوا
 عافاني اي من احتباسي من ذلك الاسما معه وقد جازى رواية المرددة
 اذهب عني ما يؤذي ولا على ما ينبغي وليس القول والمخرج المستوعب فيها
 هذا الذكر مخصوص بين البنين بل عبر العرا والبنين واليهما كان الذي
 يريد فضا حاجته فيه من العرا حكمة حكم العدل في البنين صرح
 بذلك في الجمع را شرعية كلام الروضه وانهم التعبير باذا فوزه قوله للذكر
 فروع مستقيمة قد مر داخل الخلا بسانه والخارج بمينه على العكس ^{المستبعد}
 ولو قطعت رجله واعتمد على عصا فالمجة لماقا بالرجل ذلك ولا يخفى
 هذا بالسان بل يكون في العرا بالنسبة لقضا الحاجة والصله ولا محل ذكر
 ولو غفل عن نزع الحائض وعن حتى دخل حيزه كفه ويعتد اذا قضا حاجته
 جالسا او بال قائما على بابه ويغيب قدمه اليمنى ولا يستقبل القبلة ولا يمشي بها
 ويمرمان بالهرا فافا لم يرفعين القبلة اجتهد ويكره استقبال القبلة
 واذا كره له مندوحة عن الاستقبال او لا استدبارا كراه او غفر فاجته
 وجوب الاستدبار واذا كان في الهرا وكان هناك غيره ابعد الى حيث لا يسبح

الخارج منه صوت ولا يشتر له ربح ويستتر ويجعل بالبلون في هذه اونها
 واناخه راحته وارخا ديله وليكن السام قد رمل في خرع وما بينه وبينه
 ثلاثة اذرع فادونها وذلك مزارع الا دمي ويكن المولع لما ذكره ما كان
 قليلا او كثيرا وبينه الفلن تصنع لاحكام الكاشن فلذلك ذكره ^{المعروف} في
 كالهرا وفي حجر لانه مسكن الخ لانه قد يكون فيه حيوان صغير فيبادي
 او قوى فوديه او ينجسه وفي مهب الخ ومخزط وطريق ويكن ان يكلم الا
 لحاجه ولا يستتعي ان كان في غير الخ لانه العادة بل في مجلسه وان كان
 بالبحر فلا يتقاهر فروض الوضوء ستة استباحش الوضوء فتح الواو اسر
 لما الذي يتوضا به وبغيرها اسر للفعل وهو الماء وهذا هو ما جرد من
 الوضوء بالمد وهي النظافه والنضارة وبعضهم يرا دسايا وهو الماء الطهور
 وغايه التزوي وقال الصواب انه شرط لصحة لا فرض من جهة شرط في البحر لو قصد
 الوضوء بها بعضهم لا يشر الا سلكم والتخير واختلفت عبار الفقهاء في احواله
 فقبل موافق بينهم الخطاب ويرد الجواب واحسن ما قيل فيه هو ان يغير الطفل الكفر وهو في الوضوء
 بحيث ياكل وحده ويشرب وحده ويستقي وحده والعقل والعلم بغير حيشه مبنيان على بنية
 واعماله وتخير فرائض من سنته وتقدم ما يمنع هنا وان لا يكون هناك الخرج ولو فعل
 مانع شرعي كالخبر والنفس فان النقا منها شرط في صحة الوضوء ولا ^{الوضوء} الكافر اسر
 مانع حتى يمنع من وصول الماء الى العضو وجريان كره من كسفت وجا سية

وان يكون بعد نفق الحدث الا في حيزه والمال للطاق والعلو بالملاقاة ودخول
الوقت في حق ارباب الاعذار كالسلس المستخاضه وان لا ياتي بها ساقى اليه
كما اذا وضائه امرا بنفق وضوء وعدم صرف النية باستصحابها بحكم
النية عند غسل الوجه ثم هذا اول فروض الوضوء والنية في اللغة التقيد
وعزم الفعل وهي بشرها بالآعلى الشهور وتختصها في انه وقال للاراد
النية هي التقيد المقارن للفعل واما المقدم على الفعل فعزم والكلام عليها
في سبعة مواضع احدها حقيقيا وتقدم انه المقصد ثانيا بحكمها وهو
الوجوب ثالثا بحكمها الغلب رابعا وقها وهو اول الواجبات وهذا شامل
اذا اتي بها عند اول السن واستقيمت في قلبه الي اول غسل الوجه وما
اذا لم يات بها الا عند اول الوجه لكنه في الصورة الثانية لاثبات على السن
المستند وهو من كلامه انما لو وجدت قبل غسل الوجه وعزيت عنده
بمع وهو لذلك الا ان يغسل شي من حجرة الشفة مع الخفضه سواء قصد
به غسل الوجه ام لا وفهم من كلامه ايضا انه لا يضر عزو به بعد اول
غسل الوجه خامسا كيفتها نية رنع الحدث فلو كان عليه حدث
فوقى غيره مع ان غلط دون ما اذا تعهد ولو كان عليه احداث فزى
رنع بعضها صح كن مس ذكر وليس زوجته فزى رنع حدث اللبس منها
نية الطهارة عن الحدث او للصلاة لانية الطهارة فقط ومنها نية استباحة

ما يقتضي الى الظاهر كالصلاة وسن المصنف ومنها نية اذا الوضوء كناية
الوضوء سادسها المقصود بها وهي تيمم العباداة عن العادة او تيمم
رتب العباداة سابعا شرطها وهو عدم الاثبات بما ينافيها فوجب
الاستصحاب المحكي فروع يتخرج بها كلام المصنف اذا نوي مع العباداة
ما يحصل من فرضه كما اذا نوي وضوءه التبريد او الاستطيف فان كان مع
نية ما تقدم صح والا فلا ولو نوى النية على اعضا الوضوء بان نوي من غسل
الوجه دفع الحدث عنه وكذا بنية الاخصاص كما يبع بغير الوضوء واذا
كان عليه احداث فنوى بعضها ونوى غيرها نواه صح وكذا اذا نوي بنية
استباحة الطهر مثلا ونوى العصر مع حدثه ويصح ان يغسل ببدل الوضوء
العصر وغيره من غسل الوجه الفرض الثاني من السنة هو غسل الوجه
والغسل هو تيمم محل المضمول ما يرد الماء عليه مع الكثرة والعلية ومع
السلان فان غسل اليد الثاني مع المالت كان سحا وان لم يوجد الثالث
كان نضحا والمراد الافعال الا فلا يشترط ان يغسل للتوضي وكفا في غيبه لاغضا
والمراد بالوجه ظاهره اذ لا يجب غسل داخل العين والاذن والغم وحده
لهو لاهل بين الراس وميتقى الدقن والحسن وعرضا ما بين الاذن والراد
بميتقى الدقن ما لم يمد من جهة الخنك لآخر فدخلت هذا المظهر المحبة
المستعمل منها دون ما ضنه ان كان كيقا ومعه ان كان خفيفا كما صوبه في الجمع

ودخل الغمر وهو الشعر النابت على الهيئة فوجب غسله اذا ظهر بياض الشعر
في غير هذه المعتاد كالاخرة باجسار الشعر عن الناصية في حق الاصابع فلا يجب عليه
غسله ودخل البشعر الذي بين الشعر وحمله القول في الشجور انما هي شجيرات
احدها خارج عن جوار الوجه وتقليم ثابتهما داخل في هذا الوجه فان
كان الغالب فيه الخفيف وهو ما عدا الهيئة والعارضين وجب غسل
مبته مطلقا وان لم تغلب خفته وهو الهيئة والعارضان غلبت عليه
اذا كان خفيفا دون ما اذا كان كثيفا فلا يجب له يثبت فان كان فيها
كثيفا وبعضها خفيفا فكل حكمه ويستثنى من ذلك الشجرة المرة والحق اذا كثرت
فانه يجب غسل مبته ايضا والخفيف ما روي في البشعر تحت في غسل الغالب
والكثيف خلافه فروع يستحب غسل موضع الخفيف وموضع الصلح والعين
ولابد من غسل اليدين مع الرفقين بشعر الغرض المثل الغسل في اليدين
وجعل داخل الرفقين الغسل وما على اليدين من شعر خفيفا كان او كثيفا
كما هو رايها وكذا السبعة والاصح الارب وعجزها واما اليد الرابعة فان
ثبتت في محل الغرض وجب غسلها سواء جاز وطولها الاصلية ام لا وان كانت
فوقه غسل ما عدا ربه منها فان لم يصادف منها شي وجب غسلها هذا اذا لم
كونها رايين يتخاض حش قصيرا وضعف بطش او غير ذلك فانما شبهت في الاصلية
وجب غسلها سواء خرجت من المنكب والكوع او الذراع ولو انكشفت جان

من عضده فانه لا يغسل منها شي سواء كان محاذيا للغرض ام لا ولو كانت
اليدين مشقوق وجب لهما الماء الى ما ظهر منها ولو جعل فيها دهن او شحما
او غيرها وجب ازاله العين المانعة من وصول الماء الى البشرة ولو قطع
الساعد وفك من العضد وجب غسل راس عظم العضد ولو قطعت
من تحت الرق وجب غسل ما بقي من محل الغرض ومن فوق الراس واجب
غسل شي غير يثبت فامك مع بفتح العين وحوز اشكالها على ذلك والفت
بكسر اليم وفتح النوا وبالعكس سمي بذلك لانه يرتفع به في اي مكان عليه وهو
ص ومسح بعض الراس من الغرض الرابع مسح بعض الراس ولا فرق بين
مسح بشعر الراس ليجعلها ومن الشعر الذي عليها والواجب قبل ما ينطلق
عليه الاسحرو لو بعض شعره بشرط كون الشعر المسح لوحد في جهة
الرقب والمنكبين وهي جهة النزول لم يحد عن جدار الراس ويقوم مقام
المسح البليان يضع بين البتلة على الراس من غير خزنك او يقطرها من غير وضع بين
ولا غيرها ويقوم مقام المسح الضل لانه مسح وزباديه كونه غير مندوب وغير
مكروه لانه الاصل ولا سعة اليد للمسح حوزا صبيح او خشبة او خرقة
او غيرها ويجزئه مسح غيره له والمرة كالرجل في المسح ولو كان له راسان لجزاه
مسح احدهما بخلاف ما لو خلق له رمان فانه يجب غسلها من غسل الرجلين الى
الكعبين بشعر الغرض لما من غسل الرجلين مع الكعبين وما العظام النابتة عند

فدع
تحت
اليد
لو خلق
له راس
فانه
يغسل

مفضل الساق والتقدم واما البارز عند منتهي الرجل فغنية كعب
وحكمها على الرجلين من الشحور والاسلع وما بينهما من التقطع والشقوق والجلد
والاصبع الزايد من حكم ما نذ مناه في اليد واعلم ان مراد الاصحاب
بقوله غسل الرجلين فرض اذا لم يبيع على الخفين فاما اذا لبس على الظهر
الكامل خفا ولو من لبد وجلد وحرق ونحوها لما مر فوما يكن مناجية شئ
المسافر لترده في طجانه عليه لا واسعا مغطا ولا ضيقا لذلك يستأثر
بجل فرضه مانعا من نفوذ الماء اليه فالواجب عليه اذا توقفا جنيبت
واراد بقا الخف ان يبيع بطلا عن الفصل على هذا الخف من كل رجل ما ينطلق
عليه اسم المبيع كافي الراس ويتقد ربيع ولبه للقيصر من خنجر وكلاه
ابا وثلاث ليال المسافر سفل الخواصا وايتد الماء من حين الحدث
الواقع بعد اللبس وغسل الرجلين افضل من المسح الا ان حدث من نفسه كراهية
رغبة عن السنة بل كره تركه حينئذ وكذا اذا كان يهتال في جوانف فروع
لو لم يكن له مرفق او لرجله كعب اعتبر قدس ولو شقق رجلاه فجعل في
شحمها او جثا وجب ازاله عنه ولو كان يملل لعضود من هذا الماء على
العضود لم يثبت مع وضوء ولو كان تحت المطار وسبح يبيع من وصول الماء
يبيع وضوءه على الارض ولو كان على جملد وان كان على جملد فان حصل من
الغبار ليربع وان شام من برده مع ولو شام في غسل بعض اعضائه في شام

الطهارة ليرحسب له وبعد الفراغ لا يضر ولو نوي قطع الوضوء بعد الوضوء
بعد الوضوء او في شام لم يطل ويتألف اليك لما بين ولو غسل اعضاءه الا
رجليه ثم سقط في غير ما نفسلنا وهو اذا كراهية مع وان لم يكن ذا كراهية
ولو نوي وغسل البعض ثم غرست يديه فغسل عليه غير اذنه وهو
غافل لا يعلم به ليربع ويرفع الحدث عن كل عضو غير غسله فغسله فغسله
الي كعبين هكذا هو في هذه النسخة التي رايتها وايضا دون مع للغير لاجنه
التحاشي لغيره ليرب ما في اليد من غير ما يبيع للاعلام بانه ورد في السنة
ما يبين لنا بعد الي دخل حكمها قبلها فلما مضى ذلك اتى بها في الرجلين كما
وردت للغيرك اذ ان الى حين مع لكنه ضعيف من الترتيب شئ اخر من
السادس ليرتب اي بين لافعال الاربعه ومنه يظهر انه غسل ارجله اعضاءه
دفعه واحدة باذنه ارتفع الحدث عن وجهه فقط لان المحبة تنافي الترتيب
وقيل الشرط في الوضوء من التمسك كما هو الواجب في الحج مسح على هذا الوجه
المستقدمه ولو اغتسل من عليه حدث أصغر فقط مع اغتسال الوضوء من غير
ولو لم يكن يغسله من نوي رفع الحدث او لاجنه ومعه كلاما رواه في شئ
ارتفع الحدث بغير الجنبه من اغتسل او تغدو وهو مخالف لما تقدم في النسخة
وقد صور القاضى الحسيني في نوي هذه المسئلة بالشيان يومه مناه عدم
مع العهد وارتقاء السبكي وغيره فليقتدروا بما عدا ذلك من غير الاستانة

بذلك إلى الأفعال الأربعة والهيئة والترتيب وما موصول مبتدأ وجن
 سنن ولفظ ما لأنه مفرد لا يطابق سنن لأنه جمع إلا أن معناها هنا
 جمع فتطابق أي والأفعال التي هي في ذلك سنن وسوي معنى غير
 يجوز فيها المد مع الفتح في السين والقصر مع القصر والوجهان مع كسر
 السين وهي صلة الموصول وإيراد الخلف في ذلك وتسمية الأفعال
 ليس من شرطنا في هذه البند من سنن التسمية من بيانها لمؤلفه
 سنة وتكون مع الهيئة أول الأفعال وإقفاها هنا أن يقول باسم الله كان
 الرمي وأكلها كما في الجمع بسم الله الرحمن الرحيم زاد الفرائض نهاية الهداية
 رب اعود بك من هرات الشاطين واعدوك رب ان يحفرون وينا
 شرح الفتح للإمام أبي منصور بسم الله وبالله وعلى صلة رسول الله
 وفي زادات العبادي بسم الله العظيم الحمد لله على الإسلام ونعمت رسول الله
 الإنسان بالبعث إليه أي بما في ثناء الوضوء ون ما إذا فرغ منه سواها
 عمدا أو سهوا وكما سنن التسمية في الوضوء سنن الأكل والجمع وكل امرؤ
 بالله وفي زادات العبادي أن سنة التسمية في الأكل بسم الله الذي لا يخر
 مع اسمه شيء ويقول باسم الله الحمد لله لنا فصار وقتنا وفي التسمية
 بسم الله والله أكبر وفي وضع البيت في العير بسم الله وعلى صلة رسول الله
 وفي الخيات باسم الله وفي دخول المسجد باسم الله والسلام على رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله عليه وسلم ويقول عند قراءة القرآن من موضع لا تسمية
 فيه بعد التثنية بسم الله الرحمن الرحيم نفس عليه الشافعي لا يفرق
 وغسل كعبته من المني غسل الكفين كل موضع يوافقها من يده
 أو شاة غيرها فقام من المني أمر لا فان شاة في طهارة بين طهارة وضوء
 نأكل هذا لا يحتاج إلى كراهة لاحتوائه على ما قبل غسلها فلا
 أن كان تليلا أو نهارا إذا بلغ طهر من حيث هو واستغناق شرحت
 سنن الوضوء المضممة ويحصل من الاستغناء بوصول الماء إلى الغر سوا
 إذا بقي منه ومجه لا وان كان الأكل أو أدته في الغر ومجه ومنها التسمية
 ويحصل من الاستغناء أيضا بوصول الماء إلى الفم سوا جدي نفسه إلى
 حيا سبه ونزل أمر لا وان كان الأكل حربه إلى المنفور ومنه ومثادى
 المضممة والاستغناق بالتفصيل وهو أن يكون غرقات المضممة غير غرقات
 الاستغناق والجمع وهو عكسه ولا فصل عندنا في الفصل بغير ترتيب
 النووي الجمع ثلاث غرقات خض من كل يتر يستشق وبالحق فيه المفضل بأن يبلغ
 الماء للمضممة أقل منك وجه إلى إسنان مع امرأه لا أصبح عينا وفي التسمية
 بعدد ما نفس إلى المنفور مع احتفال لا أصبح العبد وأزاله ما فيه من
 الذي وأما الصابون فلا يبلغ خفة الأمطار سوا فيه صورة الفرض في التطوع
 وأما إسنان المضممة جري في ذلك هذه السنن مع الشافعي ولا صاحب فافهم

ذكر وان اولها التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق
 واما السواك فقدمه الفقهاء الثابت والساو ورجي والقراني على الترتيب
 وحمله الامام واية الصلاح بعد غسل الكفين ولم يصرح الرافعي بوجوب
 المضمضة على الاستنشاق من مسح الاذنين بل من سنن الوضوء مسح
 الاذنين ظاهرهما وباطنهما والصالحين وما خرق الاذن فيدخل مسحة
 في صاحبه ومديرها على المعاطف ويمر انما على ظهورها فربما يفتني كفيه
 وهما مبدونان بالاذنين استطهارا ويكون ما الاذن غير الرأس وكذا ما
 الصالحين غير الرأس والاذنين فايده ما تقدم من السنن غير مسح الاذنين
 لا تحق الوضوء بل فيه وفي الغسل واما مسح الاذنين فهو من السنن المخفضة
 دون الغسل وهو غير ذلك ثم غير مجرد عطف على التسمية وذلك اشارة الى ما
 ذكر من السنن فمن غير ذلك تلك الفصول والمسح فبيننا فرضا او نفلا
 الا المسح على الخفين فلا يكروا الزيادة على ثلاث مكرهه ومنه ادراك
 وهو امرار اليد على الاعضاء وكذا العهد الموقين وما تحت الخمار والعقب
 وكما احتاج الى الاحياط ومنه الرواية بان يغسل الصواب الثاني قبل جفاف
 الاول مع الاعتدال في الزمان والمكان والمشمس ورمز المسيح بخصولا
 ومنه ترك تنجيف الاعضاء في الطهارة وفي الجموع ان احتاج اليه طرا وورد
 والنص في نجاسة فليس خلاف المسح وفي شرح مسلم المختار انه مباح تركه

وفيه

وفعله سوا ومنه ترك الكلام الحاجة ومنه ترك الاستغناء بالصلوة
 ومن غير ذلك ما يحسن الوضوء من الفضل السواك وهو مسحة في سائر الاطراف
 ويتأكد في خمسة احوال هو وضوء للصلاة ولو بغير طهارة وكما قد اظهره رب
 وكذا الطواف وتغير القمر بنوم او سكوت او كلام او ترك اكل او اكل ما له
 رايحه كريهه ولفزة القرآن واصرار الاسنان وزاد ابو يونس الاستيقاظ من
 النوم ودخول المنزل وحزى كل خشن منزل للفقير حتى اصبح من الجنة لا يصعب
 والمسح به نعمه من اوصافه استيعاب الرأس باللعن مستدرا باليأس من مقدم
 الرأس ومنه تحليل الخيئة الكحة وكذا اكل شعر لا يجب ابطال الماء الى منبته
 وتحليل اصابع اليدين والرجلين ومنه الابتداء بالمياه من وان لا ينقص الوضوء
 من مد وتطويل غرته ومنه الاكثار المأثورة فيه وبعد من وسطل خمس
 من الغيرة وبطله عابد وعبان فمن عن هذه البطالات بالاصحاب الحسن
 لانه لا يقال بطل الوضوء بكن ابل انتهى على الامح ومما يله يقول بطل الوضوء
 بالحدث فلي الامح قوله بطل مباح وجعل محققون هذه الخبر رجاء فادخلوا النوم
 في الخلية على العقل وسياق توجيهه فعل كل ولاد الجاهل في الباب شفا ديم
 الحدث ونزع اللث ونحوه لانقضاء الله قال في الجموع وتركها الاصاب هنا لذكرها
 1 بابها واعتذر عن غير ذلك والكلام على وجه المصداق كلام الخالف مما
 لا يليق به القام من الخارج من السيلين من والاف واللام في الخارج تفيد

على الوضوء

منه الزيادة للبطالات

العوم فلا فرق بين ان يكون ظاهرا كالمصاه او مجسما نادرا كالدمع او
 معنادا عينا كالبول والغايط او برعيا حتى يخرج الروح من ذكر الرجل او يفرج
 المرأة او يدخل في ذكره ميلانته اخرجته استغنى والسبيلان القبل والديرو لو
 نغدد قبله كان كان له ذكران او خلق للانثى فبان استغنى الوضوء بالخارج
 من كل منها وكما ينقش الخارج من مخرج البول كذا ينقش الخارج من مخرج الولد
 ولا ينقش بالخارج من غيرها كالقصد والجحامة والبقى واما التفتيح
 فينتقش بالخارج منه معنادا او نادرا بسوطين كونه تحت السرة وكون
 مخرجه الاصل منسدا فلو كان فوق السرة لم ينقش وتحتها ولا يصل منفعة
 فذلك وهذا الفرع واراد على المصنف الا ان يقال عند ابتداء العمل
 يكون هذا احسب عليه ويرد عليه ايضا للبقى انه خارج من جرحها ولا
 يوجب الوضوء وانما يوجب الغسل من يوم غير المتكثف معقدته من الارض
 ش التابى من المسطحات وفيه مسلمان احيتهما ان النور يافض ليقوم
 لان البقعة هي لما فطمه لما خرج والنور لما فقه هو الذي يزول للاختصاص
 بخلاف النعاس والرويا من علامات النوم وسماع كلام الخارجين من علامات
 النعاس سواء فهم معناه ام لا الثانية ان النائم اذا مكث معقده من الارض
 او سقيته او ظهر دابة لا ينقش وضوءه وذكر الارض في كلام المصنف خرج مخرج
 الغالب لقصد التعليل سواء كان محتبيا ام لا كما لو كان هزلا ومن عظم الالبين

انما انما انما انما
 انما انما انما انما
 انما انما انما انما
 انما انما انما انما

وبقي

وبقي يخاف لا يوم من معه من المروج فانه يستغنى ولو بخط مجزئة ونام غير
 قاعدا استغنى كذا الونام على تقاه ماحصنا معقده ما بالارض استغنى ايضا
 وبالغلبة على العقل سكر وجنون او اغماض الثالث من السبلات الغلبة
 على العقل وهو شامله اذ ان كان في الجنون والجن كان في الاغماض والسن كان في النوم بل
 قبل ان يحد كنه منيله وكان لا ولي ما جرحه له ويؤمر الى اذن عن قوله وبالغلبة
 على العقل حتى يكون النوم من جملة ما تحقق فيه الغلبة على العقل كمن غلب عليه
 من المستغنى ولكن لما كان النوم هو الوارد في الحديث والباقي يتناس عليه مخرج
 الافراد بالتفكير فلهذا ما يقتضيه حصر اذ الغلبة على العقل في السكر والجنون
 والافهاد ليس في ذلك فالتفكير في الجموع سواء كان ذواله بيورا وجنونا ام اغماضا سكر
 ام شوبه والحاجة او غيرها فاقبل العقل لفته هو النعاس واما في الاصلاح
 عبارات احسنها ما قاله الشيخ ابو اسحق انه صنف يميزها بين الحسن والبيح
 واصل الاغماض المستصرع من المرأة البكر من النوم ثم يجوز له ان يخرج عطفا
 على الخارج والبر عطفا على غيره وادخل الماء على يوم والغلبة كانه لو هو اذ خالقا
 على الجبد منه وهو خمس وليس مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
 اي ليس الجبل الكبير الماء الكبير وهو وان يكون مضافا الى الفاعل والمفعول محذوف
 وهذا هو المفضل الرابع اعلم ان المراه فاذا ملافا جلد ذكره وانى حبه او مية يجوز
 لو شابة عمدا او سهوا جبره او غيرها استغنى الوضوء سواء في ذلك اللبس واللبوس

وسواء كان الجلد أصليا أو زائدا أو مالا أو اشتل وسواء كان مراغما أو خيالا
 غنيما أو كبرا فانه الشئ ولا ينقض الشعر والنس والطفر ولا لمس الجدد فوق
 جابر صفتها كان أو رقيقا وخبرج بقوله لمس المرأة فلا في بشر انثيين أو
 فلا ينقض طلقا ذكرين أو خنثيين أو خنثي مع رجل أو امرأة فانه ينقض لبقا الاسم بعد الإبانة
 وكذا خرج العضو ^{المبان فانه لا} وكذا خرج بقوله الكبر الصغيرة التي لا تنتهي ثم اخرج من المحرم من
 ما ينقض بقوله غير المحرم والمهر كل امرأة حرم تكلمها على البابايد بشيب أو
 أو رجل غلاق سبب مباح لموتها وكما لا ينقض لا يجرم النظر إليها والمخالطة بها من
 الذكر السابق المذكور وحلقه الدبر بها كلف وباطن الاصابع من نفسه يخرج من
 المبطل الخامس من الفرج قبل كان أو دبر من لادمي وجل كان أو امرأة متحلا
 كان أو مباناً والمراد بالنافع مع الإبانة الذكر أما فرج المرأة المبان فله
 ينقضه والظاهر في الهات عدم النقص لانها جلد لا يتميز بحس مطلق
 عليها فخرج وكذا ينقض الفرج سلبا كان أو اشتل من صغير أو كبير حي أو ميت
 ولحق بالفرج موضع لب لولم يتشاحض وهذا اللبس يكون بباطن الكف
 صحيحا كان أو اشتل وهو ما يستر عند وضع احد الكفتين على الاخرى فخلل
 يسير في تناول الراحة ومطون الاصابع كما نص عليه الشيخان ^{وإن كان}
 وأرد ما مع دخولها فيه للتوجيه فلو لم يظهر الكف وبروس الاصابع
 أو بابينها لم ينقض فخرج بالادمي البنية والطير فلا ينقض من فرجه

ولا بدخول بين فيه كما لا يجرم النظر إليه ولا حبس من وإنما اطلق المصنف
 الذكر ولم يقيد بكونه من الادمي لئلا يرد اللفظ من الاخصيص وانما لم يذكر قبل
 من لا يفرق بينه وبين المذكور اقتصر على الذكرية كما بلفظ حديث من
 رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس في فرجه ^{ميتا}
 صحيحه الا ما راجد والنمذى وابن خبان والامام فظني ولما لم يقل انه
 على شرط الشيخين وقال انتم تدرى في كتاب العدل قال البخاري انه اصح شيء في
 الباب وحلقه الدبر باسكان اللام على الخروف وحلي الجوهرى ففتحها في لغة
 روية والمراد بها قال الرازي هو ملحق بالنفد دون ما عداه من باطن
 الالبتن والمراد بقول المرأة كانت له في الكفاية من الامام هو ملحق بالثنيين
 على النفذ ولا ينقض من العانة والاثنيين والالبتن وما من العبد
 والدبر ولا فرق في النقص بما تقدم بين ان يكون من نفسه او من غيره
 نعم اذا مس غيره فان اللبس ببعض دون المس من فرج كان له كفان فان
 كانت احدهما عاملة والاخرى مثلاً استقض الوضوء بالمس بالعاملة وكذا ما
 كافي للجمع والجمع في انه وضه وغيرها لا ينقض السلاقان كانتا سلاون
 او عاملتين استقض بكل منهما وهذا التفصيل جار في الذكرين وبين الحدث من
 الصلاة والطواف وسجود الشكر والملاوة وخطبة الجمعة وهذا جار في
 البالغ وغيره والذي يخص البالغ من المصنف لوح فيمقران وعلم امر المصنف

ص وفروض الغسل الواجب اليه من الغسل بفرض العين اسم لما وكبرها
 اسم لما يغسل به من اثنان معين وبهها وفيها والفتح ارجح اسم للفعل ^{غسل}
 وهو المراد هنا كما نقل النووي في التنبه ^{غسل} فلو سالت ابن مالك عن ذلك لكان
 اذا اراد به الاحتفال فاختار الضم وحيث ضمنت اوله جاز ضم ثانيه وذكر
 المصنف للغسل ثلاثة فروض ولما التية ولما كفتها منه ربح الحدث وان لم
 يقيد بالاكبر ومنها دفع الجنابة ان اغتسل فيها او لم يغتسل ان اغتسلت عنه
 فلو نوي احدهما غير ما عليه صحيح مع الغلط دون العدم ومنها ينة استباحة
 ما يفتقر الى الغسل كالوطي حتى من طهرت من الحيض لا ما يستحب له
 كعبور المسجد فكل يحصل به غسل الجمعة وان لم يرتفع حدثه كافي للحرق واعلم
 ان الغسل يكون واجبا ومسقيا فالواجب اسبابه الموت والحيض ^{غسل}
 والولادة والجنابة بدخوله حشفة او فذرها فوجا وخروج للمني والغسل
 المستحب كغسل الجمعة والعبيدين والغسل لغسل البيت لاسباب كثيرة يطول
 هذا الكتاب بسردها اذا اقتصر ذلك فوصفه الغسل بالواجب يقتضي الغسل
 المستحب لا يجتبه هذه الذكورات وليس للملكان الاستقبال لابتداء ولا بالنية
 وتغيير البدن وازالة الخباسة عنده من براه شرطا وجبته فلا فرق بين
 الواجب والمستحب فانه ايجاب النية يعرفك ان الاسلام والتميز شرطان
 قد سبق ولا بد ان تعرف النية باول مضمول ص والقبال لما الى جمع بدنه

وبشرته حتى ماتت قلعة غير الموت باطن اذ يتصور ما فيه وخوفها
 وسرته وجن النية من الغسل الثاني تغيير البدن بالماء والبدن يستعمل
 الشعر والظفر والبشر من باهر الجلاء ومفهومها اذن مظهر البدن
 لان المراد ظاهر البدن الشامل لما يقدر واللبس من فله يترك البشرة لا
 عنها بقوله بدنه والظاهر انه جمع بينهما للتاكيد في التغيير والابحاح في
 التغيير ودخل قوله جميع بدنه الشعر والبدن من الشعر اذ كفت تحت
 الصفاير ان لم يصل الا الاية والاملا نصير معنى من باطن الشعر المستفاد وكان انما
 ما يدر من الميتة بالعودها وما يحق قلعة الاقلف وهو غير المتحرك
 وما يظهر من صما في اذنيه وهذا المراد بقول المصنف وباطن اذ ينة
 وكانه اراد بالباطن ما يحتاج في الاطلاع عليه الى طهارة ولا بد من هذا
 التأويل والا فلا يستقيم لان باطن الاذن المستحق لا يجب غسله ولا يستحب
 بل يتركه يجرى وما يدره من الشقوق والغاويح في البدن ومنها الخروقي
 الاذنين الذي يحصل فيه الملق وغيرهما فيجب اقبال الماء الى باطنها وجب
 على البكر ان يغسل من فرجها ما يبدو عند فقودها لغضا للحاجه ولا
 يجب غسل الشعر النابت في الجن اذا لا يحال الماء الى باطن البصر
 فابعد حتى لا يكثر المصنف الاحسن انما طهارة لا يستيف شرط العطف
 بها وما بعد ما غطيه في زياده حسه فهو من باب زينة يجب الإعراد

الكثير فحق في ما ألف قاضيها المصنف بعلمك ان ما بعدها داخل فيما قبلها من
 منه بنده بافراده على الاعتناء به لان فيه التواء ومغايير خصوصاً في
 البطلين واثني السمين من وازاله الخامسة من على بدنه ان كانت مثل
 الفرض الثالث رفع الحدث قبل الاعتناء به فلو كان على بدنه الخامسة
 فغسلها بنيتنا لغسل رفع الحدث لم يرتفع حدثه الا بكراً ولا الاضغرفلا
 بد في الوضوء والغسل اذا كان على المدين الخامسة من غسلتين واحدة
 لازاله البصر والاخرى لرفع الحدث هكذا صححه الرافي وصحح النووي
 الاكتفاء بغسل واحدة عنهما ولكنه جزم في شرح مسلم بعد ما لاكتفا
 واقر في الجنايز من الوضوء والمناهج الرافي على قوله ان اقل الغسل سبعة
 بدنه بالما بعد ازاله ما عليه من الخامسة ومحمداً السبكي اذا تقرر ذلك
 علمت ما في عدم من الفروض والظاهر ان المصنف اراد بالعرض اعم
 من اركن والشرط فان الرافي صرح بان هذا استوطوع على كل حال فجدد
 من الفروض الخاصة بالغسل مع ان القائل به بجزم به الغسل والوضوء
 مما لم يتجدد فيه عذر شاف ومن ابتداه وكان تامه كمن في قوله تعالى وان
 كان ذو عسرة الا ان يقال لما كان لا فارق بين الغسل في الباطن في شيطه
 اكفى بذكره في احد ملخص وما سوى ذلك سنن من تسمية وغسل كفيه
 ومضمضه واستنشاق ش من السنن الاربعة مشتركين الوضوء

والغسل وقد تقدم الكلام عليها في سنن الوضوء باكل ما يليق بهذا المختصر
 نذكر في بعض احكامها كاي حنفية وجوب المضمضة والاستنشاق في
 الغسل من وضوء وغير ذلك من سنن الغسل الخاصة به الوضوء
 سواء تجردت الجناية او وجد معها حرفة اصغر ويؤى من تجردت جناية
 سنة الغسل ومن لم يتجرّد جنايته ورفع الحدث لا يصح هذا هو المختار
 عند النووي وقال الرافي لا يبيح في هذا الوضوء ومن سننه رفع القدر
 الطاهر كالتي قبل الاعتناء ومنها تيمم العاطف لغضون البطن
 ومنها ان لا يفتشها الغسل من صاع وهو اربعة امداد وبالوزن خمسة
 ابطاسه ثلث لان المد رطل وثلث بالبعد ادى وهذا المقدر مغرب الزاد
 عليه خلاف المصنف كما في الكفاية عن اصحاب ونوزع فيه ومنها ترك
 هذه السنن الخاصة به بان يبدأ برفع القدر من الوضوء ثم يغسل
 العاطف ثم افاضته الماء على راسه ثم يشقه الايمن ثم الايسر
 نظماً لما يفيض والنفسا بان تدخل فيها فطنة مسكه فان لم يجد
 غير فان لم يجد فطينا فان لم يجد كفا الماء ويكون ذلك بعد الاعتناء
 وهذا كله داخل في قول المصنف وفي ذلك من وجوب الجناية ثمانية
 ما حرم بالحدث الجناية من اسباب الغسل كما تقدم ومحرّمها اشياء ومحرّم
 ببقية الاسباب اشياء غيرها لا تذكرها مستوفاة حجة الاطلاق فاما

ما جرم بالجناية فمشارك فيها ومن الحدث لا يصغر فحقن ما وقبضهم
 المشترك من وقعة القرآن الخالص منه كالتمثيل والتمثيل
 واناسه واناسه واجهون يقولون بقصد التبرك من جرم
 بل الجنب الملقط بالقرآن واما امر او على قلبه ولا شأن الاخر من
 فغير حر او حتى لو لم ينجس والمطابق كل القرآن على قلبه لا يجرم ولا يجر
 شامله ولو بعضا في كافي لروى عنه واسلمها ولو حرفا كما في الامانة من
 الما ورد في ويشرط حرمة الفداء ان يقصد الفداء فلا يبيح كذا
 القرآن يبيح كبرائه عند ابتداء الي والحمد لله في اخره
 الذي يحررنا هذا وما كاله مفر من اي مطيعين عند الركوب وانا
 به وانا اليه واجهون عند القضية ونحو ذلك على قصد اقامة
 السنة او لا يقصد شيء فبما يرفق قوله بقوله ذلك يقصد التبرك به لانه لو
 قصد القرآن اما وحده او مع التبرك لا يجرم وهو ذلك والاحسن
 فداء المهر يحكمه مرفوعا ويكون الجملة في محل جرمه على يقول ضمير يعود على يوم
 من الجملة السابقة اي الجنب والجملة الضارعية حاله كونه ذكرا او انثى
 يجوز السهو ان الامم تكون الكافر الجنب من البعث في السجود وقياسه جواز
 تكون من القران حيا كذا في الاستوى وقياس من من لا يجرم في
 المجموع عدم تكون من الفداء حيا كذا في ابن العربي وغيره من الدخيل الجرم

والتردد فيه ش ما تخفى بالجناية من المنومات لكث في السجود ولو ورد
 في جوانبه ويستثنى من ذلك المرونة كان بسبب بلاه وروية وخلاف الفرج
 من اصل وعسس وحس التبرك عند بعير ابي السجود فان التبرك بترابه
 جرم ويكون ذلك اذا كان غير ملبط ونحو اما الملبط الذي يفرش بالحر ونحوها
 فلا يجرم التبرك بترابه بشئ من قوله الكثرة عدم جرم العبد او نحو
 ذلك بل ولا يجرم بل خلاف الاولي كما في المجموع ويحرم العبد عند حرث ثوبه
 يحضر ليعمل او دور ومن قوله في السجود عدم جرم ثوبه نصلي العبد
 والمدينة والرباط ونحوها فروع وما يخص بالخيط والنفاس من الموانع
 حرمة الوطئ في الفرج وبه وراى من يربا بعد الى الاعتسار وما يجتنب
 بها ايضا الصور وينقطع تجزئها بقطع الدم ولا يتوقف على الاعتسار بل على
 صحة صور الجنب بخلاف الصلاة تنبيه لا يطين قوله ما فيه على ما ذكره
 لا يقتضاه فامله ثم انه لم يذكر ما حرر بالحدث حتى يحمل عليه وكانه يشترط
 من الناس استغنى عن ذكره ويبيح التبرك العذر والعجز عن استعمال الماء
 التبرك في اللغة القصد في الشئ مع ما كان عن احوال الرباب للوجه والجملة
 بشوائبه وهو رخصه مع محتمل الرباب الغصوب والتبرك يكون من الحدث
 الاصغر والاكبر والاعتسار السنونه وكذا الميت لا من البتة ولو عجز عن الماء
 بل يصلي ما جسد ولا يجد واما حجة التبرك تكون لاسباب كلها داخله الي عند

والجرح من استعمال الماء فيها فقد الما في منفعته ودرئته وحواليه فان كان
 مسافرا فيقتصر على شرب الماء وان لم يتيسر فيساق وان سقى وجوه
 في موضع يقتصر على شرب الماء في وجوه الاحتياط ولا يحتاط في غير ذلك
 لما يشترط ان لا يكون هناك ما يحتاج منه على نفسه او بعض من سبع اوك
 او على ما له الذي معه او الحلف في حله من غاصب او سارق او كان في
 سفينة وخاف او استغنى من الماء وكذا خوف الانتفاخ من الرطوبة والحرارة
 بخلاف ذلك وان كان الماء المسفوق جوده ووقته ذلك يسرق ولا يلزم طلبه
 ولو تيسر الوصول الى الماء اخر الوقت جاز لما لم يتيسر فيكون التأخير لغيره
 افضل ولو وجع عنده وصول الماء اخر الوقت فاليتيمر بالصلاة اول الوقت
 افضل ولو وجع ما يصلح للفعل ولكن لا يكره وجب ان يستعمله او لا يتم
 وجب شراؤه اذا كان قادرا عليه بالتعد او الرض فان بيع بزيادة على
 ثمن المثل لم يلزمه شراؤه ومن لا سبب للبيعة للبيعة ان يكون معه ما يحتاج
 اليه لم يطر نفسه او اهله او دوابه او خدمه الا ان يكون احد منهم
 رعا الصلاة فانه لا يبيعه له بل يستعمله فاذا احتاج اليه ولو استغنى
 الا ان يغلب على نفسه وجود الماء عند العطش فلا يتيسر ومنه لا سبب لمن
 البرد بشرط ان يخاف من استعماله في البرد على نفسه او منقعة عصا او يجر
 برة فيتيمر الا انه حينئذ بعيد ومنها ان يخرج من استعمال الماء من خاف

منه من استعمال الماء على منفعته خصوصا في الحر والحر والحرس او يجر
 او يخرج من الماء او يخاف ان يجرى الى ذلك لو استعمله فبطل قوله وتيممه
 ليس المراد منه استواء فعل التيمم وتركه بل المراد هنا بالاباحة في الحرم
 اذا اصل انما شرط في فعله استعمال الماء بجرم فيه استعمال الزاب لكن يحتاج
 عندما يتقدم وانما لو لنا ذلك بهذا لان الاباحة بحيث استواء الطرفين لا
 يكون في العبادات اذ لا يصح لها ما لا يصح من وسطره دخول الوقت
 من الصلاة فتفسر الى موقته بوقت وسطره فالوقت شرط صحة التيمم
 لما دخل وقتها حتى لو اخذ الرب قبله وفعل ياتي انما التيمم بعد اربع
 لان استعمال الزاب وكره لو شك هل تيمم قبله او فيه ليرجع وان صادف
 ومن الوقت ما يكون تابعا فيتميمها في وقت متبوعها كما يصح في التيمم لها
 في وقت الظهر اذا اراد جمعها جمع تقديم فخرج وقت الظهر قبل ان يضيئ العصر
 ليركناء ملائقا بذلك التيمم والغاية في تيممها اذا ذكرها لانه وقتها
 وصلاة اللذان اذا غل للبيت وما لا وقت له لا يحتاج الى هذا الشرط لان
 النقل المطلق لا يتغير في الاوقات المتبوع قبله فيها مع الطلب ان احتاج اليه
 ش اي وشطحة التيمم ان يستعمل عليه طلب الماء بانفسه ولو كان ياديه
 ولا بد ان لا يكتفى ولا بد ان يكون الطلب في الوقت حتى لو شك هل طلب قبله او
 فيه ليرجع وكيفية الطلب ان يغسل يده ويبل وجهه حتى يستوعب ثم يمسح

الى الجهات الاربع ان كان مستوح من الارض والاحر قد بشرط عدم الخوف كالنظم
 وحكم المسافر حكم الغيب في الطلب ونحوه الى الطلب فيما عدا ما يقتضي احده وهو توبة
 وينبغي في الموضع الذي يقدرون على الكلام عليه اما عند تنقذ عدم الحاجة
 الى الطلب من الزايات الطورية لا بد في الغيب من الزايات الطورية سواء كان الغيب
 او اصفر او اسود او احمر او سبغا او بول يد او ما هو الارض او سبغا او هو
 الا بين او كان غبارا من خرج من ذلك لا يسمى زايا سواء كان من جنس الارض
 كالزجاج والطين او ما يتصل بالاشجار والزرع او مخلوطا بغيره كالدم والخبث
 الخليط او كثر وخرج بالظهور الغيب ولو ضرب على ظهر كلب عليه زاب مع ان لم
 يتصل به رطوبة وخرج ايضا المستعمل لا يجرى وهو ما بقي بعضه او قتل
 ملاقيه الغرض من فوضه في استباحة الصلاة مثل التيمم له اركان منها البنية
 وكيفية البنية استباحة ما يقتضي الى التيمم لا يرفع اليه من المصنوع الصلاة
 لانها هي المقصود وقت الميخا والاركان هو نقل الزايات والردية الحرب
 بنفسه او عين بادننه وهو ركن اخر لم يذكره المصنف بشرط استمرارية البنية المستمرة
 حتى تشرح في مسح الوجه فروع له الملق البنية بان يترك الصلاة او ان يترك النقل
 او احدهما او عتين بان يترك هذا الغرض والنقل او ايهما بان يترك احدى التين
 او المندرجتين او الموداة والغاية او المندرجين والكونه لا على التين مع
 ومسح الوجه واليد مع الرفق كالوضوء مثل هذه العبارة لا تاركان اولها

مسح الوجه حتى يسري الى الجبهة لا يثبت المشرع في او كنف ما بينها مسح اليدين
 مع الرفقين ما بينهما من الشعر والظفر والروايد كما تقدم ثلثها ترك المحجب
 اي كون مسح اليد بعد مسح الوجه ولا يشترط ترك العينين فلو نقل الزايات
 بيد يده مع مسح باحداهما وجهه وبالاخرى بين الاخرى مع وهذا المثل
 يؤخذ من التفتية ما يوضحه فامله فان الاركان خمسة هذه هي
 والنية والنقل من مستمر كل فريضه ويصل به ما شام من النوافل
 قبل وبعد من الحج المتيتم ولو صغيرا بسم واحد بين فرضين سواء كان
 الفرض صلاة او طوافا او من ذورا من صلاة او طوافا او غير ذلك لخطبة
 الجمعة والاعمال مع التيمم واحد بين فرض وما شام من النوافل المطلقة
 والموقفة وكذا صلاة الجنان ولو بقدرة ولو تجتنب وهذا اذا لم يترك
 النقل فقط او مطلق الصلاة وذلك بان ينوي الفرض فقط او مع النوافل
 او فرضين اما اذا نوى النوافل فقط او مطلق الصلاة او الجنان فلا يستحب
 غير النافله والجنان ويستحب تيممه حمل المصنف وسجودا للملاقاة والتكبر
 او نوى الجنب ونحو الاعتكاف وقراءة القرآن او الحائض استباحة الوطى والحجاء
 فهو كنية النقل يستحب النواى ما نواه ولا يصل به الفريضه وهل يصل
 النافله رحمان صحافي المحقق والمجموع انه لا يصلها وقول المصنف قبل
 وبعد اي قبل اي الفريضه او بعدها والافصح بناؤها على التيمم باليد ونحو

غير ذلك مما لا يتبع به لهذا النقص ولما الصلاة فيشروط جهتها
 ثمانية ش للصلاة شرط وجوب اي طائفة الدنيا وشروط اخرى شرط
 وجوبها اربعة الاحكام فلا قضاء على الكافر الا للربط لا بلوغ فلا قضاء على
 الصبي وهو من بالبعس ولا يرب عليها لصغر العقل فلا قضاء على مجنون ولا على المأذون
 وزمن السكر الذي يتب عند طهره ولا على من غشي عليه ويحكم على المأذون بغيره
 لا يبر ولا طهاره فلا قضاء على المأذون والمفسا وشروط الصحة ذكر غير
 المصنف خمسة وذكر بعضهم كالحصن اربعة وثانية واختلافوا في التفسير
 من سقط عند التميز ومعرفة الرخصة وتميز المأذون من المفسر وشروطها
 ان هذه الملائكة غير مختصة بمالكها وبغيرها من العبادات للشرط فيها اليقينة
 وقد تقدم محتسب ذلك اول الكتاب فراجع فان لم يأتنا حرف على الكلام
 فصل في كبره يقول زيد اذهب فاذا ذهب قضيت انه لا حال له اصبحت
 اما زيد فذا ذهب ومن ياسبه عن ادائه شرط وجوبه ولا بد من قائله
 والصلاة في اللغة الرعا في الشرع افعال معينة فانما تكون خمسة بالتسليم
 بشرائط وهذا هو المراد هنا والشروط جميع شرط كتمس فلو لم يمس
 في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يبر من عدمه عدم المشرق في التميز
 ومعرفة فرضيتها وتميزها من غيرها من سننها شرط عدم عجز التميز وشروط
 الوضوء كذا تقدم اول الكتاب ان من حصل فرضية اصل الصلاة او الوضوء

او علم ان بعض الصلوات فرضية كمن لم يعلم فرضية الصلاة التي شرع فيها
 لم تفح صلاته واما عتير الفريض من السنن مقدمه فان كان من لم يعلم على يده
 اقتسام السنن مقدمان الا انها كلها فرض وعبادته حكيمة او سنة وعبادته فائدية
 او بعضها فرض وبعضها مستند لمقدمان الفرض سنة وهو عامي وغيره ومقدم
 الخلاف فيه ومختلفه فراجع من ومصرف قد عول الوقت في هذا الموضع
 الشرط الرابع معرفة دخول الوقت بعينها بطريقه للشهادة اذا فذلها
 وظنا بالاجتهاد يورد ونحو بان يكون عيم او حين موضع منظر او غير ما دله وقد
 على المروج من البيت للطلوع روية الشمس جاز الاجتهاد ايضا على المروج المجمع
 ومن مصرفها ظنا اخبار العدل له عن روية طلوع الفجر او عن روية عين
 له ويستتبع هذا الاجتهاد ومنه فليد الماسور بالاجتهاد العاخر عن الاول
 عين ومن تدري على معرفتها بعد الطرق وجلي بغيرها العاد وان صادف الوقت
 وان لمن دخول الوقت كافي المجمع عن السنة وافر ولو سقن ونوع الصلاة
 قبله قضى والافاق خمسة لان التكمونات العينة لذلك الظاهر والعصرو
 والمشا والصبح فوق الظاهر من زوال الشمس وزيادة ظل الشيء مثله ثم هو
 جواز بالاكراهة الى الاصفرار ومع الكراهة الى الغروب ووقت المغرب من وقتها
 الزوال الشكامل وهو سقوط القرص الى مغيب الشفق الاحمر هذا هو الذي
 صحبه النووي في كتبه ووقت العشاء من غروب الشفق الاحمر الى طلوع الفجر

والصباح
 والليل
 والوقت
 والوقت
 والوقت

الصادق ووقفنا المختار إلى ثلث الليل ثم هودت جوار إلى الجفر وقت
 الصبح من طلوع الجفر الصادق إلى طلوع الشمس ووقفنا المختار إلى الأسفار
 ثم هودت جوار بلا كراهة إلى الحرم ومع الكراهة إلى طلوع الشمس من بني
 الاوقات التي لا بد من معرفتها وإشاراتها المصنف بقوله دخول الوقت
 فاداة المتفرغين بالعهد الذي ادعوا من عن مضاف إليه ما عليه مقام
 اجد حول وقت الصلاة ولا مثلك ان هذا الشئ انما يكون في ذوات
 الوقت كما لا وقت لها وعد من شرط صحة مطلق الصلاة لا اعتبار
 في أهمها من وسنزا لموت وعون الرجل والامة ما بين السرة والركبة
 والحنج جميع بدنها الا الوجه والكفيرا ويطناش الشرط الخامس من سنز
 العون وهي تختلف في الصلاة وخارجها بالنية إلى النظر من عبد او زوج او
 اجنبي مسلما او كافرا مستنفا ذلك ما لم يقصد في هذا المختصر فحق الحنزا
 الصلاة ما دكن المصنف وفي المطلق ومضة الحارم كالرجل والعون ولجنتها
 في الصلاة وخارجها حتى في المطلق الا من يقصد والساتر الثوب وكل ما يمنع
 ادراك لون البشرة سواء كان من ثياب او جلود او ورق او خشب او ليف او
 ورق شجر ونحوها كالطين والماء الكدر لا كالظلمة وقيل الوجه الثوب وما
 في عناء فان فقدنا الطين وما في مضاه ولا يخفى مع وجوه حكاة في الكفاية
 نصرتين ويشترط كون الساتر لا يصف لون البشرة وان وصف تحتها فدخل لها

الكر دون الصافي الا اذا بلغت خمرته وبه خل بره سواء استقبل بالسر او
 استنات لها عليه كبح ثوب مخرق وعن بشرط ان لا يجسر احدى المسوين بباطنها
 والمعتبر الستر من الاجل والجوانب لا الاستقل بحيث لا تشع الثوب من أسفل
 ووقف فوق مكان عال فرويت عورته عن أسفل حيث صلاحته ولو وجد
 ما يكفي بعض عورته قدم السوئين على غيرهما ثم القبل ثم الدبر وجوبا
 كان او امرأة ولو لم يجد الاستر بفضه صلى عريانا ولبثها خارجا وجوبا
 ويتم الركوع والسجود ولا يعيد بخلاف الحر يصل فيه اذا الرجل عنده ومحت ستر
 الساتر وقبول ما بينه لاهينه الا ان كان طينا او ما كدرا اذا اقترد ذلك
 فلنرجع إلى لفظ المصنف فقوله ما بين السرة والركبة خبر قوله وعون وهو عيد
 ان السرة والركبة ليسا من عورة الرجل لامة لكن يجب ستر بعضهما اذ يستمر
 يحقق ستر عورتيهما ولا فرق في الرجل من البالغ والصبي والحر والصبى ولا في الا
 ان يكون كلهما رقيقه او بعضهما مكاتبه او مستول او مملوك وانها الكفيرة في الحره
 إلى الكوفيين فابن يحوط بقوله والحنج للرجل على الرجل اي وعورة الحن والرنج
 عليا انه مبتدأ حذف مضافا قيم هو مقامه والاصل وعورة الحن والسن
 من الموضع الذي قطع منه السر وهو ما يقطعها القابل من سرة الجهر وطهارة
 البدن والثوب وموضع الصلاة ثم هذه الشروط الثلاثة الموجبة للمنافية
 ولما من عداهما بلانته بل يعبد ونفا شرا واحدا ويعبدون مكان الاجر فيكون

عن الكلام والكف عن الافعال الاكثى والاكل والشرب الى ان يقال انه اراد
الشرط الذي يكون قبل الشروع فيها كما فعل صاحب المذهب فانه عدل ما عدا
لكن قال وشرط الصلاة قبل الشروع فيها خمسة انتهى فتأمله ويمكن ان يقال
انه اراد الثانية التي عدلها غير ذكر ان يقتصر على ما ذكر منها للاهتمام به وترك
الباقي اعتمادا على الموقف اذا تقرر هذا فاعلم ان النجاسة منتهية واقعة بـ
مظنة العفو وغيرها لا في كطين الشارع ودم البراءة والنمل وبول الخنازير
ودم البثرات والدمامل وفيها ومدرجها وسائر المبطلات حكمها لها
بزيادة تفصيل والثانية اي الواقعة في غير مظنة العفو محبة الاحتراز عنها في
الثوب والبدن والمكان فان اصاب موضع نجاسة وعرف موضعها لم يضر
انما الفصل فلو قطع موضعها اجزاء ولبسها ذلك اذا تغرز الغسل وان لم
يعرف موضعها من الثوب او البدن واحتمل وجودها في كل جزء فغسل
الجميع ولا يجتهد في بعضها ولو اصاب شيء وطب طرفا من هذا الثوب
او البدن لم يحكم بنجاسته لعدم تنقذ نجاسة موضع الاصابة وحجبان لا يلاقي
الظاهر الذي ليسه شيئا نجسا فلو قنع على طرف جبل او ثوب او شدة في رين
او رجله او وسطه وطرفه الاخر جبر او متصل بالنجاسة بطلت صلاته على
الصحيح ويجب ان يكون ما يلاقي رين الصلوة وتوبه عتقه وفوقه وجوابه طاهر
فاذا صلى على ثوبه او بدنه او موضع صلاته نجاسة غير معفوها وهو لا يدرك

فان لم يكن عليها وجبت الاعادة وكذا ان علمها من رينها واما النجاسة
التي تستوجبها للمخاضه وسلس البول والصلابة اذا نالها سلاله بالدرج
صلاة شدة الحزن والشعر الذي ينبت ولا يخلو منه ثوبه وبدنه فحكم
منه كلها حكم دم البراءة من وفروضا ثانيا بحد عشر اركان الصلاة لها
شرط وتقدمت واما حاضروها وحيات وسنات واركان وهي من التي
غيرها بالترويض وغايرها في هذه التسميات لثلاثة من عند ذكرها لبعض
وقد اختلفوا في عدد الاركان فعدوها بعضهم تسعة عشر فراد على ما عدا النجاسة
نية المزوج والصحيح عدم وجوبها وبعضهم سبعة عشر فتنقص عن المصنف
الموازية ومنهم النوي في الروضة وبعضهم عشرين فراد عدوا الصلوة في الاركان
وموان لا يقصد به غير وسياق انه شرط لان الصلوة بطلت لعدم شرط وجوب
ثلاثة عشرها سقط ايضا الطائفتان الاربعه وجعلها شروطا في تحقق
الاركان لا اركانا على حدتها وبعضهم خمسة عشر الى غير ذلك من الاختلاف وان
كان المال غير مختلف فيها لباصر اليه من الاول من الاركان النية ومحل القلب
وكيفيتها في الفعل المطلق نية فعل الصلاة فلا تكفي نية الصلاة مع الغفلة من
الفعل وفي آيتين فرضا كان كالجعة والصبح او ثوبا رابعا كسنتها صلاة المجر
او اذا سبب كصلاة الكسوف نية الفعل مع النية ولا يقوم مقامه نية زمن
الوقت وفي الغرض ولو فرض كفاية كصلاة جنازة او نذر رابطة الفعل والنية

مع نية الترضية في حق البالغ والصبي كما صححه في الروضة ولا شرط بنية
عدد الركعات والاداء والقضاء وجب مقارنة النية لكل التكبير بان ياتي
ما عند اوله ويستمر ذاك الها الي اخره كما صححه الاستحسان هنا واختار
في المجموع نبعا للامار والغزالي لاكتفاء بالمقارنة العرفية هذا لعوام
يحيث يجد مستحضرا للصلاة ويندب النطق بالنية قبل التكبير
وتكبير الاحرام ثم التاني التكبير وكيفية الله اكبر والله لا اكبر ويجب
ترجمته فلو قال اكبر الله او اكبر الله لم ينجح كل من يركب الفاظ
ولا يجب ترجمته المستشهد فله الاثبات من قبل اوله ان لم يخل بالمعنى وكذا
السلام وباتي ترجمته التكبير والشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والسلام ان عجز عنها لعدم مطاوعة لسانه له عليها بخلاف الفاتحة فيقتل
للمذكور لا ياتي بالترجمة ولا بفصل بين اجزا التكبير بذكر او وقفه تسهين
فان ظالا لم ينعقد من والقيام للقادر في الثالث القيام من صلاة
الغرض دون النفل وحده فمضاهيها لان الغرض هو لا هو للصبر
في القيام الانتصاب وهو نصب فقار الظهر ولو اجتنى بحيث كان للركوع
اقرب لم ينجح ولو استند الي نحو جدار ولو نحيث بسقط لو ازيل او وقف
سقط الراس او قام على احدى جلبيه او قدم احداهما على الاخرى لم ينجح
نفسه بركه القيام على رجل فان عجز عن القيام بقبضتها لخصا ولو كانها الركوع

فان تحفظا القيام بزيادة حروف وسنن شديدة ونحوها فقد وضبطه
الامام بان يطقه استشفه من غير شرط مشروعه كدوران راس ركبت السجدة
ويقتدر كيف يشاء والافتراش اولى به كج حين تقوده تحت قاعدتي خبثه ما
وراء الركبة والاكمل حيث غاص في موضع ممدود من تحت في الركوع قبل
الطمأنينة ارفع الي هذا الركوع ولا ينقض ثانيا بركه وان كان بين الطمأنينة
مقدم الركوع يكن ينقض للاخذ اليه فان عجز عن ان يكون صلي على جنبه
الايمين او الايسر مستقبلا بعد ركبته القبلة والافضل الايمن فان عجز
فمستقبلا على يمينه ورجلاه الي القبلة ويومي بالراس الي الركوع واليهود
فان عجز عن ذلك اجري لاركان على قلبه بحيث لا يترك الصلاة ما ذكره
ثانيا وتقع صلاة النفل ولو عجز او كثر فاد استسغاثا فاد استسغاثا مع
الصدق على القيام لا ينعقد لا في الركوع واليهود صر وقراء الفاتحة من اربع
قراءة الفاتحة على كل فصل اما ما رووه من انهما موافق في كل ركعة الا في ركعة
المسبوق فينبهها عنه لما على الامم وعلى الامم بالبسملة وجميع حروف
الفاتحة وتشرها في الايمان بالطا في موضع الضاد مشروطة بطولها
متروكة منها وبين الكاف كما ينطق بها العرب لم يضر كافي الكفاية وفي الصلاة
بين الكلمات الفاتحة فان فصل بينهما سكوت طويل او قصير مع قصد قطع القراءة
او تكرارها في الصلاة وان قل كما لم يضر عند العطاس واجابة المودن ونحوها

فان

اعادها وان يخلق بها لتبطل ولا يقطع المولاة بالسكوت فاسبا ولو طار
فان عجز فافرا سبغ ايات متواليدها وايضا متفرقة فان لو حسن شيئا
من القرآن اتي بالذکر من الجهد والتسبيح والتبجيل وغيرها من الركوع
الحامس الركوع وانما الاختصاص حيث تنال راحته وكنيته بلا اختصاص
واجملة شروية ظهر وعنفه كالصيغة الواحدة وضرب ساقه واخذ
وكيته سديه وبغير قاصا بعد لعلها وبكثرة ابتداء هوء ورفع يديه
كاحرامه ويقول سبحان ذي العظم بلائها وزيد للسفر والامر محصورين
وضوا بالنظر باللام لك ركت وبكلمت ولك اسلمت خضع لك سبي
وبعري وحني وعظي وعصبي وما اسفلت به قد جئ به رب العالين من
الطمانينة فيه من السادس الطمانينة في الركوع بان شكر اعضاؤه بعد
حركة الهوى ولا بد ان يجب ان يستقر اعضاءه في حال ركوعه وينفصل هوءه
عن ارتفاعه منه فلو انه انبهي الى كل حكا الركوع ولم يستقر بل زاد
في الهوى ثم ارتفع والحركات متواصلة لرفعته زيادة الهوى عن الطمانينة
من والاعتدال السابع الاعتدال وهو حوده الى ما كان قبل الركوع
من قيام او قعود فلو سقط من الاعتدال الى السجود من غير قصد وجب العود
الى الاعتدال ثم يسجد ولورفع فاما من شيء لم يكنه وسبب في الجلوس بين السجود
زيادة تخفيف فراحته وبين رفع يديه مع ابتداء رفع راسه فبالاسمع الله

لمن جدد فاذا انتصب قائما قال وبنا لك الهدى الى السموات وهي الارض وهي
ما شئت من شيء بعد وزيد المنفرد اصل الثنا والجلال الحق ما قال العبد
وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطينا منعت ولا يمنع ذا الجود منك
الجهد وغير الامار والبالغ بسم الله لمن حمد ولا يحسر ربنا لك الحمد قاله
الجميع واشار اليه في الامور ضد محل الثن والاعتدال وبها في حق الطمانينة
فيه ثلث الطمانينة في الاعتدال وهي ان شكر اعضاؤه واستقر في حال
هوءه الى السجود عن انصافه من الركوع وقيل لا يجب الطمانينة فيه وحديثه
الطمانينة من حيث هي في الصلاة مع قطع النظر عن تعيين الاركان هي يكون بعد
حركة السجود التاسع السجود مرتين في كل ركعة وهو وضع على من
الجهة مكشوفات الاكفي وضع يديه كالجبر والانت ولا يجب وضع جميع اليدين
ولا بد من كونه مكشوفات فسر او عصب اليدين لراحة او نحوها يسجد على
العصا بة ولا اعادة ولا يبيع السجود على محوله للقرآن بحركة كطرف كفه
وعامتة فسر يبيع على عود يدين ويشترط التكبير وهو ارتفاع اساقه على
اعاليه فلو ارتفعت اعاليه ولا يتوبا لرفع فان تغذر التكبير لوجوب راحة
وسادة ليضع عليها جبهة بل يخفيها امكن فان تغذر وضع الجبهة على الارض
دون التكبير وجب الوضع على وسادة ويشترط القائل بحيث لو سجد على
نظن ونحوه لاندك كما قاله الرازي واذا الراس على العنود كما نقل عن الحار

واستظهر جمع من المتأخرين وحسب عند النور وضع القدم والركبة
 واليد على الأرض والعنق بين اليد باطنها وفي الرجل بطون الأصابع وكفى
 وضع جوفها وبين أن يكبر وهو مبالغة ويضع ركبته وترد به حرمته
 واقفه دفعة واحدة عند السجدة أو يقدم رايها شاة عند الشيخ أو
 أو يقدم للجبهة على الألف عند صاحب التبرع ويقول سبحان زبي لا
 ثلاثا ويريد المفرد الحمد لك سمعت ولبك امنت والنا سملت بحمد
 وجهي الذي خلقه وصون وشق سمع وصرح نحوه وقوته تبارك الله
 احسن الخلقين ويضع يديه مقابل منكبه مكشوفتين ويقرأ
 مضومة إلى القبلة ويسبغ فم أصابع الرجلين ويفرق ركبتيه ^{ورتيه}
 بطنه من ورفق فخذه عن جنبه ونضر للراة والخبيث تنبيه جعل المصنف ^{الشيخ}
 دكا واحدا وفي ذلك وجان حكاهما جماعة منهم الغزالي البسطا وصالها
 دكان وقامتها كما قاله في الكفاية تظهر في المأمور اذا تقدم على الصلاة
 الانحال أو تفرص والطائفة فيه من العاشرة الطائفة في السجود وقد
 تقدم تفسيرها بما يعرف به الوجه هنا من الجلوس بين السجدين
 ش الحادي عشر للجلوس بين السجدين وعبان لا يقصد رفعه فيه
 وإن لا يطوله ولا الاحتدال واكمل ان يكبر بلارفع وجلس مفترشا وانما
 يديه قريب من ركبته ونشر اصابعه مفرجة عند النور ويقول

رب اغفر لي وارحمي وابجري وارزقني واحدي وعافني
 عني من الطائفة فيه ش الثاني عشر الطائفة الجلوس بين السجدين
 وقيل لا يجب الاحتدال ومعنى كلام المصنف على فله النور في الزمان
 والجمع وقوله ان يكون المصنف جوارزا لك الاحتدال والجلوس بين السجدين
 في الزمان وقوله صاحب الخبر وانما الخبر في ذكر النور في ^{الضمير}
 في الاحتدال فقط وطيفة من الجلوس ^{الشيخ} ^{الثالث عشر}
 للجلوس في السجدة الاخرى واعلم ان المراد بالثبوت والجلوس في السجدة
 وانما هو لا سيما في ذلك تشهد لان فيه امثها ودين هكذا رايته
 صريح كلام المصنف فيما سياتي معنى ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 سنة فله واقفه وقوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه سبع طائفة
 فتأمل الا ان يبادر من فيه على السجدة والتقدم اليها ولا شك ان الجلوس
 للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا بد منه ولو خذ ذلك قوله والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم منه اي في السجدة الواجب الجلوس له وغيره
 العلم فيه بالتقوى لان بعض الفقهاء قد قال ان الجلوس يكون من قيام
 والتقوى من غير كالتقوى الجلوس في السجدة الاول عنه كالشهد الاول
 وكيف تقديها جاز وبين في الجلسات كلها الاخرى من الجلوس في السجدة الاخرى
 فالنور في افضل ان لم يفته سجود سحر والشهد فيه ش الرابع عشر

الشاهد في هذا التهود للقادر عليه أصلا وترجمه عند الجزع عندنا
 مجز بعد تعذر وستاني الفاظه وبغدر حكمة شتمته تشهدان
 والشاهد الأول سنة ويضع في الجلس لها يسيراه على طرف ركبته
 الأصابع غمزة عند النوى وتقبض من ثناء الخضر والبصير
 والوسطى ويرسل المسبحة التي في الجهم ويرفعها عند قوله لا اله
 ولا إله إلا الله ويعبر الإيهام إلى المسبحة ويحل راس الإيهام عند أسفلها
 ولورسل الإيهام مع المسبحة أو وضعه على الوسطى أو حلن بينها باليسير
 أو يحل راسها بين عقد يده حصلت السنن والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم من عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 في الشهادتين وحده عند القعدة والجزء الشاهد أما في الأول
 فالأظهر سنهائيه ولا تنس على الال في الأول ولتنس في الأخير
 صبيغته في كلام المصنف والترتيب السادس عشر والترتيب من الأركان
 على ما تقدم ذكره فان اخل به علا عدا كان ترك الركوع وجعله بعد السجود
 فهذا متلاعب لا يعبا الله به وان ترك ركاسهوا فان عرف عيبه
 وموضع كالسجدة الثانية من الأولى مثلا فان لم يذكر حتى تغل مثله
 بان سجد في الثانية فام مقام سجوده في الأولى وطرح ما بينهما وان ذكر
 قبل الأتيان بثله ترك ما هو فيه واشتغل بالترك وان لم يعرف اخذ

بالأحوط فان ترك سجدة من رجا عدا وركعة أو سجدة أو ثلاثا
 أو تركعتين أو أربع سجرات أو سجدة عشر ركعتين أو خمس سجرات
 أو ستا أو ثلاث ركعات أو سبع سجرات أو سجدة أو ثلاث ركعات
 وكذا ان ترك أربع سجرات ولللمسة التي بعد كل سجدة ما في السجدة عشر
 ثلاث والثلاث في ترك ذكره يفتقد وترك الأركان عينا أو إيهاما مع كيفية
 تنقها أو جعلت استيقا وما ليس من مقاصد هذا التعليق ولو ترك
 السلام سلم ان قصر الفصل والاستئناف والتكليف ترك البنية
 والتكبير أو واحد منها ومن غيرها حطل من الأول لا من السابع عشر للولادة
 فلو اخل بها كان طو القصر على المشرع بطلت صلاته والعقير
 الاقنار والجاوس من السجدة من ولو بعد للولادة من الأركان والركوع
 لان نظير القصر مثلا مستفاد من وجبائه وبالجملة فالخطية ولا
 سهل لان المال واحد ومثله عد فقد الصارف في كل الأركان ركعات
 والتسليم الأولى ثم السام من غير السلام آخر الصلاة وأقله السلام
 ولا يجرى سلام عليك بالنون على الأصح عند النوى ويجري عليك السلام
 ولا يجرى سلام عليك ولا سلاما عليك ولا السلام عليهم ولا يجنب معه
 نية للزوج لكن يشبه الأكل فيه السلام عليك ورحمة الله من عينا
 ثم مثلا لا ملصقا في الأولى حتى يرى من الأيمن في الثانية لا يسر ويؤوي

كل من الايام والمأمور والمنفرد السلام على الحائرين من الشئ ومن عدايك
 ولهذا ثم ما عد المصنف من الاركان من الفاظ الشهادتين ثم يريد
 الالفاظ الواجبة فيه والافاظ النافذة الواجبة وللشهادة اكثر من ذلك وقد
 ادخل في الفاظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويقدم الفاظ ليست
 وان اخذ وان محمد رسول الله وان المصنف وافق في جعلها منه ثم قال في
 وحك ما خيرا الصلاة من الشهادتين ولا يحسن في الفاظ الشهادتين كما تقدم
 ومثله عدم ترتيب الفاظ الشهادتين لان الصلاة ليس بها لا يندرج تحتها
 عن الفاظها وكذا وجوب الايمان ما عدا ما لان اراد الشهادتين الاولين
 الايمان بما فيه يشهد له ذلك من المصنفات هذا السلام عليك ايها النبي ورحمة
 الله وبركاته السلام عليهما وعلى ما جاء في الصلاة من ان الله لا اله الا
 واشهد ان محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم والاشهاد في الصلاة
 والسلام عليهما غير واجب لكن الافضل اثباتها واما الشهادتين فانهما
 غير واجبة وزادها في الجهد واستدرك في المنهاج عدم وجوبها كما في
 شرح الرافعي ولا يخفى وان محمد رسول الله لان ان اراد عبده ان يقرأ الشهادتين
 فقال واشهد ان محمد رسول الله واما قوله والله اعلى غروا فيه لكنها مسقطه
 وهذه الصلاة عليه وعلى اله لقول ما يخفى في ذلك والتعليق عليه صلى الله عليه وسلم
 هو قول النبي صلى الله عليه وسلم ايها النبي الى اين فلا يقال انه في احداهما على الاخر

ولا يخفى اللهم صلى الله عليه والاول في الصلاة عليه والارواح وذو رتبته
 صلى على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى اله وارضاهم وذريته
 كما صليت على برهبر وعلى اله ارحم في العالمين انك جبار مجيد وسيد الارواح
 بعد الصلاة والمأثور منها افضل ويبين ان لا يرد الوافق منه بعد الشهادتين
 مقدار الشهادتين والصلاة فان زلزل لم يكره الا ان يكون اما ما سبق الكلام
 على رتبة الشهادتين والصلاة وترتبة الذكر والثناء المأثورين جائز للعاجز
 لا القادر وترتبة غير المأثور مبطلة قطعاً صواباً اما السنن فاباحض وهي ثبات
 ش مقدم الكلام على ما والسنن جمع سنة وهي ما يتابع على فعلها ولا يعاقب
 على تركها والاباحض هي السنن التي تجوز بالسجود اذا تركت وسنن في جميع
 تلك الامور ما كادت حتى جرت بالسجود شتهرت بالاباحض الحقيقية وهي التي
 والمصنفات هي السنن التي لا يجزى وقد تقدم كثير منها مع شرح الاركان وما في
 منها في كلام المصنف من فالاباحض ستة القنوت شرح بعضهم الاباحض والهيئات
 وجعلها ثلاث واربعون ستة منها اباحض وعد جمع متأخرون الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت من الاباحض فصارت سبعة الاول
 من الستة القنوت وسنن في الفاظه ولا تتغير والقنوت لغة له معان منها
 الدعاء سواء كان خبراً وشريعاً فئت له وقت عليه وللاراد بالقنوت هنا
 ما عدا قنوت النازل فالالف واللام فيه ليسا للجموع بل للجمد وهو قنوت الصبح

والوتر في نصف رمضان الاخير للامام والمنفرد وليس فيه رفع اليدين ولا
 يسبح في سجدة واحدة ولا يجهر به الامام ودون المنفرد واما المأمور فيشارك
 امامه في الشا ويؤمن على عابه ان سمع وان لم يسمع فنت سرار طائفة
 له من الثاني في الغنم للفتوت ويتصور بخرده عن الفتوت بان يكون لا يجنبه
 فانه يستحب له القيام ووقوف قدر حي اذا ترك هذا القيام ساهلا ولا
 سجدا سهوا وسواء في الشاهد الاول والثالث من الابعاض الشاهد الاول والثاني
 كالقائلا الجهر والذي يجهر بالسجود هو الواجب في الاجزلا المستحب فقد تقدم
 ص والجلوس له ش الرابع للجلوس الشاهد الاول ويتصور بخرده عن الشاهد كما تقدم
 في الفتوت ص والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في طرفه ش الخامس الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم في الشاهد الاول ولا تشن على الاله فيه وتقدم ان قلنا
 المهر صل على محمد وهو الذي يجبر بالسجود لا حمارا وص على اله في الشاهد الجهر
 ش خامسة الابعاض الصلاة على الاله في الشاهد الجهر والشا في قول بوجوبها فيه
 ولا تشن في الاول على الجميع قلت ويصح ان يرد في الابعاض القيام والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم في الفتوت والجلوس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 في الشاهد الاول والصلاة على الاله الجهر ويتصور بخرده للجلوس لها من حسن الفتوت
 والشاهد دون الصلاة فانه يقف ويجلس بعد رهاق ان لم يفعل سجدا ليقال تركوها
 لوضوحها لا فانقول عدا الصلاة في الفتوت ليس باخل بها وقد استدركن وزاد من

والفاظ الفتوت اللهم اهدني فيمن هديت وعافني من عافيت وتولي من
 توليت وبارك لي فيما اعطيت وفقني شريفا فضيت فانك سبحانك تقني ولا تخزي
 عليك وان لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت تلك
 الحمد على ما قضيت استغفرل واقرب اليك وصلي اللهم على النبي محمد وآله وسلم
 ش من اول هذا القسط الى قوله وتعاليت مع اسقاط ولا يعز من عاديت
 قال في شرح المذهب رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم باسناد
 صحيح الا ان القافي فانك لم تقع في رواه يكره في رواه ومقتضى غيرها وتصح
 كما قال البيهقي ان تغلب هذا الدعاء وقع الفتوت الصحيح والفتوت التي في ذلك
 يشير قول المصنف الفتوت بالاصول للامرات الرابعي وزاد العلاء في حيز
 من عادت قبل تباركت وتعاليت بعد ذلك الحمد على ما قضيت استغفرل
 وارتب اليك ولو طول الفتوت على العادة قال القافي الجهر بركه وفي البلاء
 اختالان للامام والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مستحبة في اخ
 على الجميع وصيغتها ما ذكر المصنف كما رواه النسائي باسناد صحيح حسن
 كما قاله في شرح المذهب وقال الطبري صاحب العدة لا بأس بالصلاة اوله وفي
 لا ضرورة فينبو كذا الصلاة على الاله كما في الاذكار بكن عبارة يقول اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد وسلم ويكن للامام ان يخص نفسه بالادعاء ويستحب ان يقول
 اهدنا وهكذا الى اخر ولا يفتقر الفتوت بل يساير ادعية الصلاة كذلك منج

غير واحد من عليه واعلم انه لا يبعد عن القوت ما ذكر في قوت عمر هو
 اللهم انا نستعينك الى ان وكذا اية نقصت دعا وشهد بنية القوت
 وهذه السنن الست ان تركها بعد الاوس والسيوف من سجود السجدة
 كلما قبل السلام يترعان لمن تركها من الاوس والسيوف من سجود السجدة
 مع الردد اما المأمور الذي من السجود لتركها في الابعاض وعدها للصنعة
 ستا كما تقدم ذلك وانه زاد جماعة من المتأخرين سابعاً وهو الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم في القوت فيشيع السجود لتركها في السجدة هو
 كان اوجدا حتى لو تركه امامه لا اعتقاد عدم مسيئته فكيف تركه في قول الصحيح
 فيسجد المومنين اعتباراً بعقدته خلافاً لما صح به الفتناء من عدم سجوده
 حينئذ ولا يوجب ايضاً للشك في ترك واحد من الابعاض معينا اذا لم يصح
 الفعل لا للشك في واحد منها بجملاً اذا شك هل ترك ما مورا ام لا لا يجد
 وصوت السجود لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا يوجب الشك الا في تركه لانه له
 ولا فهو يمكن قبل السلام من الاثنان لها وصوت السجود لترك القناتين
 او القنود للشك دونها كما تقدم ان يسهل استصحابها عنه لكونه لا يوجب
 فيسقط القنود والقنات فان تركه سجوداً فان ترك سجود السجود فلا شيء
 عليه اذا ترك سجوداً في سجود وسلمان كان عليه الرجوع اليها وان كان
 سابعاً فله العود ان اراده ان تذكره قرب من يسلم لانه بالسجود صار عابداً
 الى الصلاة حيث انه لو احدث فيها او تكلم عامداً بطلت صلاته وان لم يرد العود

فلا شيء عليه لانه سنة وتاركها لا أثر عليه بل له الفضل ان فعل وقال فان ترك
 سجود السجود لم يبدلها للاعلام بغير الحكم لترك السجود لها او غيرها من الابعاض
 كثير منها رغب بيبه عند الاحرام وحذو من كيبه شئ من ان الهبات من
 حد الابعاض من السنن وان بعضهم عدها مع الابعاض من ثلاث واربعين ارجا
 رغب بيبه بحيث يتخادى ما يبعه اعلا ادنيه وانها ما هي تخفي ادنيه وكفا
 من كيبه في ترك الاحرام والركوع والرفع منه وكذا عند القيام من السجود
 الاول كما صحه النووي خلافاً للاكثر فيقول للصنعة عند الاحرام من يومه غير
 حثها كراه من وضع الميكن على الباردة صدى شى طلقاً نشتك
 احداً ما يقبض كوع اليد وهو العظم الذي على الاربعة من اليد وويل اصابع
 اليد منتش فوق كوع اليد في صوب الساعد من غير قبض وهذا هو ظاهر
 المصنف في لا يحيا شتر كوعه بابها وكرسو عن عنصر صوب الساعد ثانياً
 جعلها تحت صدر من فوق سرته من هذا الطرف مستفاداً عنه بقوله تحت
 صدر ولا يتألف تحت الصدر صادق بما فوق السرّة واسفلها فاحتاج المصنف الى
 الاحتراز عما اسفل لانا نقول لا تسلم الصدق اذا ما حثي كجمن باسم لا يسلم غير
 فما عزان والحق انه اراد اخرج وجهه من تحت الميكنة واخرها من الميكنة
 تحت السرّة او فوقها قاله ابن المنذر ومنظرة الى موضع يجوز شى من الهبات نظراً
 المصل الى موضع يجوز ويستوي حال الشك في سنة ان لا يحاذر اشارة كما صح

في المذهب صودعا الافتتاح واخره الله اكبر والحمد لله رب العالمين اصل
 شئ منها دعا الافتتاح ومن اخرها ورد ما ساد به السنة فيه ما ذكره المصنف
 مسلم بن الحجاج ومن لا خصر ايضا سجداتك لله ربك تبارك اسمك وتعالى جدك
 و الله فريك واكمل ما رواه مسلم بن الحجاج عن علي بن ابي طالب كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة بكبر ثم قال دعوت وجهي الذي خلقني من
 حينا مسلما وما انا مثل من ترك ان يحلاني وسكني دعائي وما قنع ربي بالين لا شريك
 له ومثل امتي وانا من المسلمين وكله مسلما بعد حينا زادها ابن حبان في صحيحه
 في رواية لمسلم في رواية اخرى قال له الشافعي في الامور انا اول المسلمين فقال له
 في الرضا والنقل للامام والمأمور والمنفرد الذكوة لا ينبغي وزيد المنفرد اللهم انت
 الملك لا اله الا انت انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر
 لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا انت واحد في الحسن الاخلاق لا يبدى
 لاحسنها الا انت فاصرف عني بينها لا يبر من عني بشيئا الا انت لا خير كلني
 بهيك والشرك ليس اليك انا بك وا اليك تبارك تعاليت استغفر الله ذنوب
 اليك وواه مسلم ايضا وكذا استحب من الزيادة لا امام رضى الله عنه
 ومن لا خصر ايضا ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفقا
 وباسناد ضعيف عن جابر رضي الله عنه مرفقا وهو من غير ذلك من السنن
 المشهورة الاشارة الى ما ذكر من الهيات وتقدم كثير من هذا الخبر في الكلام

هـ حديث
 لا يورث

على الاركان ومن غيرها ايضا الاستعادة كل ركعة سرا كالا فتتاح ولا يستحق
 للسبق والنامين جهر في قراءة الحمد لا امام والمأمور والمنفرد وينبذ
 كون تامين المأمور مع تامين الحام لا قبله ولا بعد وقراءة سورة لقدر جنب
 فائدة الطهورين في الركعتين الاوليين لا امام والمنفرد والمأمور ان لم يسمع قبل
 امامه لجدا وصرفا في سجع لم يقرأ وقراءة سورة الفصل من بعض طووله وان
 حال والحمد لله في قراءة الحمد المأمور في الصباح والاول من المغرب والعشاء والعيد والاحتفال
 والترابيح ويؤتى في نوافل الليل من الحمد والاسرار والسر المأهولة قراتها بغير الحام
 الاجانب ويختص بها سواه وفيما ذكرت كفاية فسرع في سجدة يس هو هذا الهات
 كما نأجوان بطلت صلاة الا ان يكون في سجدة لا سلاما ونشائي ياديه
 بعيد عن الحام قاله البغوي في فتاويه ص ويطلبها للحديث عهد او هو
 هذه موانع يبطل وجودها الصلاة ومجموع البطلات خمسة عشر فذكر المصنف
 ثمانية واها شيئا وما امله ساد ذكر ان شاء الله تعالى الاول من البطلات
 خروج المحدث الاصغر او الاكبر ولو سبعة ولا فرق بين ابنا ابن خروجه عدل او
 صبر او لا يخفى عليك ان للسفاحه والسلس مستثنيان من ذلك ولها احكام
 لا يليق الاثنيان بطلان هذا المختصر ووقع جاسة وطبة او يابسة ملوثة
 او بدنه من غير ان الهات في الحال شئ الاثني من البطلات الباسنة ولو مع الجمل
 بوجودها او يكونا مبطلين سواك انت في بدنه او محموله عليه ساكن امر لا تحرك

بحركة ام لا اولاً فابديه او محو لا حي او اخذك بوثبه اثنا الصلاة في جدار مجلس
 لم يقع صلاة وقوله من غير ان يراها في الحال فيخرج ما لو وقع ذلك فليقل
 الكمال كان وقع كان وقع على رازره بخاسه رطبه فريجه في الحال او بابنه فحقن
 بوثبه وسقطت في الحال فان غابها برون او كره بطلت صلاة وشط في عدم الظاهر
 ان يكون عرض الوقوع بلا مضيق فان غدره في الحال او مضيق في وقعه بطلت
 ويستثنى من الباسه المعفو عنه فانه لا يبطل ولو لم يزل ذلك كقيل في الرأى
 والقول المعروف ان لا يبطل به ثله لها وقيل لا ينسفر بعرق ولا يخرج في
 كثيرا ينسفر بعرق ومعه كلام الراي في عدم العفو وجعلها بعضه داخله
 في كلام النهج بل ادخل فيه المنسفر غير العرق كالوضوء والوضوء كقيل في
 والعتوج والحمامه والصدور كقيل في اثرات في نفسه ان لم يصبها
 وقيلها عند العصر والادوية في كل هذه الرضا العفو عنها اصابه منها طلقا
 انقضت الصلاة او كثر بغيره وكقيل في اللطاش عديم الذباب وطير الشارح للبقير
 بخاسيه يعني عابثه لا تضر منه غالبا ومختلف طهران وموضع الاقفا
 ويعني عن محل استئمان ولو حل مسجدا او من على بوثبه بخاسه معفو عنها اجزوا
 او طار من غير النقص بطلت صلاة من وكشف العورة ان لم يسترها في الحال
 بشمال المطلات كشف العورة ومختلف باختلاف المنة والرق والركوة
 والامنة خارج الصلاة ودخلها وقد تقدم كل ذلك في شروط الصلاة
 وقوله ان لم يسترها في الحال يخرج لما اذا سترها في الحال بان طارح وهو

في الصلاة ولم يتسرع في بوثبه عن عورة فمعهما ان لا يتطهر وعدم ايضا
 ما يستتبه في رايه من واكلام العرش رايح المصلات ككلام القاسم وان
 لم يتسرع خطا بهم كقوله العاصم من طله وخرجت للامتنان ولا من اخر من قوله
 واكلام ويستثنى من ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعى في بعض صلواتها
 ونقطه بالنذر على الاصح في شرح الكذب وقول المصلي الشيطان العناطه
 الله كما قاله شيخ الاسلام الهليني وانذار مشرت على الهلاك كما في التحقيق
 والاصح في الشرح والروضة وغيرهما المطلات مع وجوب الانذار واكلام المصل
 حرفان او حرف منهم كقوله في اوحرف بعد مدة ولو اكره فليس صدرا
 ومنه ابكار الالين والانع والفتك والنقص وسائر هذه في كل المصنف
 واتما ان ردفا وان دخلت في هذه لاقتراحها لاقتراحها يكونا باين بعد ابي واضح
 وسياق ذلك وشمل قوله والكلام المتين والكيه فذلك قاله العبدان القليل
 من الكلام غير بطل اذا سبق اليه اللسان عن غير قصد او سببه بان طن حروجه
 من الصلاة او جهل حرمة الكلام بشرط كونه قريباً من الصلاة والسلام وكذا الداء
 في ياديه بعيد فانه كانا سبي خلاف ما الرجل بطلان الصلاة مع حمله بالحرمه
 ودخل فيه الاكثر ايضا لكن لا يستند البطلان به بالعد بطلانه مطلقا عند ابي
 وهذا ورد في المصنف فان خسر كلامه بالليل لم يزد لكنه قصر وخرج ببول
 كلام انما من كلام الله وسائر حكمه من المصلات القراء والذكر بقصد التيقظ

فان قصد الغراء فقط او قصد الغراء والتهنيم لم يتقبل وان لم يقصد شيئا قال في الفتاوى المجمع يتقبل ويبين ان ما به شيء ان يسبح ونحو الصلاة من العمل الكثير ككلمات خطوات او ضربات متواليات او وثبة واحدة ثم سادس الميكلات الايمان بالنقل الذي ليس من جنس الصلاة واما انك من جنسها فتشايرون قوله والزيادة في ركن من فروضها فغير الجنس مبطل اذا كان كثيرا ككلمات خطوات متواليات فان عرفت ان يتقبل ويتقبل بالكثير ولو شاميا وهذا ينهم من عدم قصد المصنف له مع قصد ما قبله وكذا لو كان الفعل قليلا اذا كان فاحشا كالوثبة او لعبا كضرب الرخمين ولا يتقبل بالنقل الخفيف وان كثرت كثر الاصح في تنبيه سبعة او حرك لما تحريك اليد كثيرا فبطل واستثنى بعض الائمة من تحريكها الكثير تحريكها لذلك المحكة او جرب ولا يتقبل بالنقل الوسط غير الفاحش كخطوتين ولو تواليا غير لو توالي ان يتقبل بالاش خطوات متواليات فهو ركنه رجله ليحيطا يتقبل حالته والمعتبر في عدد الحركات الباطنة لا قطع المسافة فانها ونوعها مستوفى غير هذا العام تنبيه قول المصنف او وثبة لا يجوز جعل العطف على الاش لانه لا يجمع جعله مثلا للعمل الكثير ويجب رفعه عطف على العمل والعني بطلها العمل الكثير او الوثبة الفاحشة ويجب جعلها هنا يعني الواو لان معنى الواو اصلية لما غيرها ينفه هنا فامله وقوله متواليات فيند في الخطوات

كالضربات من كل وشرب عامدا من سابع الميكلات ما يتقبل الصلاة الاكثر التيسر لسانا فان كان ساهما لم يتقبل على وجه عند التووي ومع الراوي الميكلات واما الكثير فبطل مطلقا سيرا وتعد كلام المصنف الملائمة غير صحيح بل كلام المستبين الخرج الكثير هو ولو الشرب كالاكل كل هذه التفاضيل ولو ابتلع دروب مثل انك بطلت وان كان لا تحت في ايمان من واستد بار القبله ثم ترك الميكلات في الحرف خالدا وتلا في التفرغ ما مبطل الصلاة سراجها دين او ليس تراوينة ولا معنى المقصد بالاستد باليد ليرحل حردن والفت بينه او يسر لم يتقبل ترك يكره وقل من هذا من الميكلات استقنا بالشرط الانسحابا لوقوع عدم خاص غير الشرط مبطلا يعرف بحصة عدد هذا من وجبه فيكون فاسدا في غير النية ماسع الميكلات ثمة قطع الصلاة والركعة في انه هل يتقبل ام لا فالمراد تقرير ما لم يشك في انفس الجرد دون ما جرى ما انكر من انه لو تكرر في الصلاة يكون الحرك فان لا سواس مثلي به وتدين في الايمان ولا حجة به ومن ذلك فليتن قطع الصلاة على شئ سوا من وقته او شك فيه او توتر حصر ما سطر الميكلات وما دى عليها معني كن قولي او ضليح الشك في ثمة المقر او بعض شروطها او طول زمان الشك في الصلاة وان لم يحضر كن ومعنى بعض الفاحشة او الشهادة كمن حسيبه ولو سكت لم يلا بالغرض لم يتقبل من واقعة منه وابكا والتمخ والابن والتفخالا في فاختو تشدد لغير اذا امتنع من قراتها سراجها بسبب علم ش من

الاشياء الخمسة داخله في الكلام وعطفها لم يرد الحكم بحسنها فعدن الحسم مطلقا
 الا ان قلبه القليل من ذلك اما غلبة الكثرة فيطوله كما صرح به الشيطان في الاصل
 واما باقيه منها وما يحل ابطال التنجيم ان يثبت القراءة الواجبه وهي المفاعلة
 وبديها وكن الشهد الواجب بدونه والابتعج ولا يفتنع لتفقد الجهر كما انفق
 والمجته في المهمات جواز التنجيم للجهر بتكثيرت الاساليب حيث لا يفتنع اليه في
 اسامع المؤمنين وقول المصنف لا في مفاعلة الى اخر حسم ما عليه فقط وان
 كان الاستثنا اذا جاء بعد استباح الجهر الى ان الفروض خارج يمنع ذلك فاعلم
 ولا يحق عليك ما في قوله اذا امتنع من قراتها سرا الاجر لمن يقرأه
 الجهر فها مع ان الشهد الجهر فيه غير مشروع الا ان يقال انه غلبت عليه
 غير قيد انما هو مقصور لما يمتنع القول والشهد به فلا يباح التنجيم لقراءة الشهد
 ولا غيره من الاقوال المسخبة بغير كلام المصنف غير شامل للصلاة على النبي صلى
 عليه وسلم في الشهد الاخر لان الشهد لا يشتملها كما تقدم غير ان كلامه هناك
 مستقيل فقامت عليه مع ما فيه فلا اعراض من قطع ركن قبل تمامه من
 ما في مشوا قطع ركن والاستغناء منه الى اخرها اذا اعتدل قبل بلوغه اقل الركوع
 او ركع قبل القراءة او سجود قبل بلوغه اقل الاعتدال او بعد بعضهم بدل هذا فقد قطع
 الركن الفعلي لاجل الفعل كان يترك الشهد الاول سهوا ثم يعود اليه عامدا عما
 يحترمه بعد الانتصاب لا قبله او يتركه عمدا ويعود اليه بعد ما صار الى القيام

يمكن تدوير كلام المصنف على هذا ويجعل الركن في كلامه على الفعل الا ان الحلاق
 المصنف اكثر قابلية من الزيادة في فرض من فرضها عند الاحتياط والاحتياط
 شرعا ان عشاها الانسان بفعل من جنس الصلاة زائدا اذا زاد ركعا تنظيها
 عمدا او كرم وسجود بطلت صلاة ويستثنى من زيادة فغردت بركتها اذا صوي
 ليحمد فجلس قبل سجوده جلسة خفيفة او جلس للاسيرة لراحة بعد سجود
 فانه لا يخرج بالزيادة في الزمن زيادة سنة فعليه او قوله وشاربه قوله او
 فليقته الى ان يراه والركن الفعلي كالمفاعلة والشهد غير مطلق وامتنع على
 المفاعلة لعدم الفرق بينهما وبين الشهد فالاستثنا من قوله في فرض لا من عمدا
 من هو اقل الزيادة للبطل لا بد ان يكون مضيا فليجوز وقد استثنى في جرح من
 الشهد من كلامه فان ذكر ركعا لا كان سهوا لا تنقض ركعا وكان على وجه الشك بعد ذلك اذا
 اقتدى من رفع راسه من الركوع فانه لا يضره كعب ذلك الركوع قبل ان
 عمدا او سهوا لانه ان يركع ثانيا ولو كان قائما فاقب الى حد الركوع لم يضره ركوع
 له يركع كماله للركوع الذي ما بع عشاها تنظير لا اعتدال حيث لم يشرع تطويله بغير
 وصلة التسبيح وكذا الفرد بين السجدة من لائها وكان قصيرا كما يحسنه الرابع
 والتوجيه اكثر كنه ومقدار التطويل كما نقله الخوارزمي في كافيته عن الاصحاب
 ان لم يلق الاعتدال في العشاء والجلوس بل السجدة من الجلوس للشهد من فرض الصلاة
 على الجنان لعدم عشاها في غير ذلك المصنف كمن في غير ذلك سوي سبعة واما النقص

للفرضيه فهو اخل في النية لانه شرط في صحتها كايضا بعد ثامنا لان
 يقال هو فرض فيها بالمال وتبين ان كون الاربعه ادا الملائه الاخرى ايضا ما
 فيها وهو بعد الفصل وتبين التمكن مع الكراهة وبعد هو الافضل وان يكون
 مسلما غير متينا للمركه فاما الذي يجب كنهه وود منه فقط وعند الخطا لا
 بكفار يؤي الصلاة بل المسلمين ان صلح امره فله وهو لا وليا وعليه ان كان
 ان يصل على واحد واحد وان تنقضى موده حتى لا يوجد من سار لم موده
 غسل وكفن وصلى عليه مع بيه جميعه ودفن فلا شكنا في حياته صبرنا
 وجوابا حتى تنقضى موده ولهذا لا يصل على سقط لم ينفع فيه الروح بل يدفن فقط
 لانه لا يبرئ متينا وان بلغ اربعة اشهر فصاعدا غسل وسرود فقط وان اخبر
 واستعمل صار غاسلا كفن وصلى عليه ودفن لا يفسد وقد يقال ان هذا
 من قول المصنف الجمان لانها اسر للحيث فقط اول للثابوت فيه للحيث وان
 يتاخر للصلى لاما فلان يجوز ان يتقدم عليها وان يستعمل قبله لكن اختلافه في
 لاسما بالشرط هو الشهور ويكن ان يكون اراد ان لا يبع تكبيرات اربعه
 وجنبه يبع تفصيل احد ويقر من هذا عدا السعد بن وكثير من كاهن راي
 فسرع اولي الناس بالصلاه فلها مواءم كان الميت ذكر او انثى ولا ولا هم بالضر
 ان كان ذكر الا بثرابه وان علاما لابن ثراينه وابو حنبل بثرابه الصبا
 كالارث فبقدر الاخ الشقيق ثراينه علي الاخ للاب وهكذا فان استوي

اشار

اثنان في الصلاة في الصلاة لاسما على النية بشرط كونه عدلا والراد السليط
 في الاسلام ويقتدر على العبد وان كان افة فان استويا اخرج ان ثارا
 من القيام للقاء ورش لاوت من الاركان القيار ولا يجرى منه الصلح العبد
 وقد تقدم ما يفعل اذا عجز عن الصلح ان كان الصلاة من اجبه من النية
 والتعرض للفرضيه يتول اصل على هذه الجمان فرضا اماما او فرضا ما مودنا
 ثل الثاني اليه ووقتها كما سبق في سائر الصلوات وفي شرط الطمأنينة
 خلاف والاصح اشركه وصل شرط الفرض يكونا فرض كفاية امر يكن مطلق الفرض
 وجان اصحاب الجمان واليه اشار بقوله فرضا مثل ان كان الميت واحدا يؤي الصلاة
 عليه وان جسد مؤي في الصلاة يعلم ولا حاجة اليه من البيت والاحبار مؤي
 بل يؤي الصلاة على من لا يملك عليه الامام جاز وليه وجوب النفس اشار
 المصنف بقوله مستانما للتفسير يقول اي يصل اماما او ما مودنا او جسد او
 على من الجمانه فلا غير الميت لولا ما مودنا اخرج الا ان اشار كريد هذا
 فانه يبع وان كان عكرا بقلب الاشارة وجوب على المصنف مية الاخذ بالاولى
 المصنف بقوله او فرضا ما مودنا فلو ترك نية لا عندا العقدة صلاية منفردا
 ومودنا الصلاة ما يتبع هنا ولا يضره ان ينوي الامام امامة لكن يجب
 والا يستجاب اشار بقوله فرضا اماما لا يبا الكلام مستثنى شرط الامامة
 وذلك غير شرط لانما بقوله نسأل الله لانه لم يصرح بغير وجوب المتعرض للفرضيه

ص والركاة واجبه فيها وجبت فيه بنصابها العتمة شراراد الاختصار فانهم ما
وجبت فيه وحالها انصاب على العتمة فقلت انما هو ركاة تجب على كل مسلم حر او
بعضه حري تجب في مال الصبي والجنون ويجب على الرقيق ارجاها من المأوى لا تجب على الجنين
وان انفصل حيا ولا ركاة على الكافر الا على ولا بعد اسلامه عما عني ولا تستطعن الرشد
ومن جفته حريته ركاة فما يملكه حرسته قال اصحابنا ان ركاة نزعان ركاة لا بد ان
وهي ركاة الفطر ولا تستطعن بالمال وانما يراعي فيها امكان الاداء والى ركاه الاحوال
وهي ركاة احد ما يتعارف بالمال واليد والعتمة وهي ركاة الجنان والى ما سئل بالعين
والاعمان الى ما سئل بها الركاه ثلاثة حيوان وحي ونبات فتخص من الحيوان الغنم
ومن الجوهر ما يتقرب من النبات بما يفتات واقصر بعض الاصحاب على الجنان
وقال الركاة في ستة انواع النحر والعشائر والنقدان والنجارة والحد من الفطر
والنحر الابل والبقر والغنم وكل واحد من هذه الستة اركان وشروط وموانع
ارجاها البيان فيها الى الشرح المبسوط الذي نخرج فيه على هذه المقدمة فلا نزاع
يكن الايمان به فيه ان شاء الله تعالى ولما كان احكام ركاة الفطر يحتاج اليها معظم الناس
اردنا ان نبيان بعضها هنا ركاه ما يفتات باذرا ان اخرجه من رمضان واول جز مشرك
ولو ولد له ولد او تزوج امرأة او اشترى رقبة فقبل غروب شمس اخر رمضان اخرج
عنه وان مات او طلق او بلغ العبد بعد الغروب في على حر ميسر لا مكاتبه وفقد
وامر له وصح اخر اجا في جميع رمضان ويبتدئ وقتها الى غروب يوم الفطر ولا فضل

صوم الشهر كله صح في اليوم الاول وان كان الصوم فرضا سوا كان صوم رمضان
او غيره كالنذر والنفارة اعتبر في النية امور اخر النية والنيت من الليل
فلو نوى قبل غروب الشمس او بعد طلوع الفجر او معه لم يربح ولو شتر الصوم
او شرب او شرب العطش او امتنع من اكل خافه الفطر قال للرجائي صوميه قال
الرجائي ومولتي ان خطر به الى الصوم بالصفات التي بشرت ان تؤخذ لها لانه اذا شجر
ليوم يوم كذا فقد قصد ومحب على الصنع صوم رمضان النبييت وآما وجب
نية الفرضية في صوم الفرض فصح في يفرح المذهب فلاح عن الاكبر ثم عدوا شتر المذهب
بين الصوم وبين الصلاة بان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف الفطر
مثلا فان العادة في شتر وتوقف على النقل والرق وبشرط في الفرض ان يكون النية
جازمه سوا استندت الى معين كروية لاله لا يكون كاجار من يتق جهم لا يثبت قوله
كبيان تحبب نواصيقي وقال النية في رمضان ان يوى صوم غد عن احاد فرض رمضان
هذه السنة لله تعالى من الامساك عن الفطرات من طعام وشرب وانزاله عن حيا
واسمها ومن كل عين دخلت في جوف من متفقد مفتوح عالم بالانحراف اكل الصوم ش
لم يذكرا لا يكتن وقد قال واركانه بل جمع فلم يتكافأ في العذر والحد الا ان بها الاماكن
الفطرات انواعا صح عد الامساك عن كل واحد منها ركاه من الاولى والثانية من الفطرات
وكورها بين اوارد النبي لما كثر تزايد التوبخ واما الثالثة فصلة دخل فاذ اكل او
شرب فان كان ناسيا لم يفسد ركاه الاكل والشرب والاصح عند النووي وايضا لا يشترط

بقوله اكر الصوم ولو كان مكرها فقال في المحرر بغير خلاف الجارح النوي انه
لا يغيره كذا يشترط ترك الوطى عامدا ولو وطى ناسيا لم يطر صومه فعنه بطلان الزام
ونسيانه غير مبطل لذلك فقوله المصنف وانزال عن مباشره لا يجني قصور ويشترط
ايضا ترك الاستمنا ولو بينه وليس وجوبها فلا يستحق بتركه لم يلج انظر للام
او ضمها بما يلزم بطلان صومه وهذا وارد على المطلق المصنف الاستمنا ولو لم يكن طهر بطل
ونكره النظر والفكر حراما كان قلده في شح المذهب ويفتر طهره الاستمنا في استحي
بطلان صومه ولو لم يجد شي الى جوفه وان غلبه التي لم يغيره لم يجد شي الى جوفه خلاف
قلع الظاهر من الباطن وانظروا فانه لا يبطل الصوم وهذا اهل المصنف ويشترط
ايضا ترك دخول عين جوف الصائم سواء كان ذلك بطرف مجازا ام لا كباطن الادنى الجبل
فخرج بذكر الجوف ما لو دوى جرحا على الساق او الساعد ووصل الدوا الى باطن
الحز لا يطر ومثله الفصد والجحامة في دخول المحجمة في اللحم ويشترط في الواصل
الجوف شروطا دخله من منفذ فلو اغتسل او ادهن فدخل من المسام او الكلى او وجد
طعمه يلقه لم يطر وكذا ذكر الصوم فلا يغير الناسي وكذا قاصدا فلو وجب بغير
احتياان او وطيت امرأة مكرهة او دخلت ذبابة او غبار طريق او غرله فبقى
الى جوفه فلا يطر بالاحكام انه لو فتح فاه حتى فغل غبار الطريق جوفه لم يطر وهذا
كلها استفادة من قوله المصنف عا لما بالحرث الى اخره فانه حالان فيضان سا
نقدما فغير يستحق الريق فلا يغيره ابتلا عدا او كان ظاهرا وهو في اللحم جمل

السان ولا يخرج فلو كان نجسا كان حبيثا فلهذا ما يتبع ويقتد افطروا ابتلاءه بعد
خروجه الى ظاهره لم افطروا الخفاة اذا وصلت الى ظهر العنق فعدت الى الجوف
ولم يكن بهما لم يطر الا افطروا المصنف فلو الاستنشاق اذا سبغه ودخل
جوفه ان بالغ افطروا الا فلا فرفع اذا اجتمع فظن كونه ليلاما فاكل ثيابا نهارا افطر
سوا في اوله واخره واذا عجز عن الاطعمة شاكوا لم يبين الامر بعد فان كان في اخر
النهار افطروا في اوله فلا استغناء للاصل في كل صوم الحج واجب لمن استطاع اليه
سيلا ولحكمه معروفه والله اعلم شرح الحج واجب وكذا العمرة في اصح القولين فصرها
على التراخي دون الفور وانما يحبان باصل الشروع من واحد ويشترط للعمرة الطهارة
في كل منها الاسلام فلا يصحان من كافرو ولا يشترط تكليف ولا تحريم ويشترط لعمرة المباشرة
مع الاسلام التميز فلا يصح مباشره فحرم غير مميّز ومع احرام المميّز باذن وليه
وباشره هو الاعمال بنفسه ويشترط لوفوعه عن فرض الاسلام مع الاسلام والتميز
الحرية والتكليف في العبد وغير التكليف يتبع فلا لاقضا فلو بلغ او عتق قبل الوقوف في
الحج وقبل الطواف في الحرم اجزاها عن حجة الاسلام وعمرته لكن بعد السجدة كان شقي
فقط طواف القدوم ويشترط لوجوب الحج والعمرة مع ما عذر من الاسلام والتكليف والحريه
الاستطاعة بنفسه او بغيره وبذلك تفصيل الطولات وقد علم هذا الاخير من كلام المصنف
نصحا وكلامه يلج الى ما قبله واركان الحج خمسة الاحرام والوقوف والطواف والرمي
والحلق وما سوى الوقوف اركان العمرة ايضا والودى للنسكين امام فرد او مثنى او

قارن وكل احكام مستوفاة في المطاوعة ولا خلاف الاطالة على المتقارر بسطت احكام
 الحج والزكاة فمع بسط ولكن تصور الهمم مود الى الاختصار على ما ترى في كلام المصنف
 والله اسأل ان يفتح به كائنات فاصله وان يحمله خالصا لوجهه وما كونه ربه العال
 والصلاة والسلام على مناجيهم والوجه اجز صلاته ولامان يدومان الي يوم الدين
 ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين قال مولانا رحمه الله في حقه من يوم السبت الساكن
 عشر من ربيع الاول عام تسعة وثمانين واربعمائة وثمانين في حقه في ليلة الجمعة
 ان يفتح الخروق